جامعة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي
الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة :علوم إقتصادية
التخصص : مالية بنوك / إقتصاد دولي

بعنوان:

العولمـــــة المالـــــية و تأثيرها على النظام المصرفي الجزائري

من إعداد الطالبتان:- بوخشبة مريم
- خويلد راضية

تحت إشراف الأستاذ:
- كودية يوسف

السنة الجامعية 2013/2012

جامعة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير و علوم تجارية
الشعبة : علوم التسيير
التخصص : تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة

من إعداد الطالبة: أسماء مناصرية

بعنوان:

طرق تحسين الجودة في المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

دراسة مقارنة:

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ.....:
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ .....(الدرجة العلمية– جامعة قاصدي مرباح ورقلة)رئيسا
الدكتور/ رشيد مناصرية (الدرجة العلمية– جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا
الدكتور/..... (الدرجة العلمية – جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا
الدكتور/..... (الدرجة العلمية– جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشا

السنة الجامعية 2013/2012

الاهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

ى امي من تنتعش روحي معها وتطيب الحياة بقربها وبين احضانها

إلى أغلى ما أملك في الوجود....أمي

إلى قدوتي ومصدر فحري واعتزازي

إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي

إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر والطاعة لله إلى أعز ما عندي.........أبي

إلى حبيبي الذي إختاره قلبي ورفيق دربي في هذه الحياة

هشـــــــــــام و عائلته .

على من نمى حبي بينهم اخوتي الاعزاء "العيد" "هاني" "الحاج" سليم" "عبد القادر" "خياري" "وليد" والى من شاركتني الحياة الجامعية فكانت سندي الغالية "حنان" والمذللة "عواطف"

إلى كافة أفراد عائلتي الحانية عائلة خويلد و عروب من قريب ومن بعيد إلى كل إلى من قاسماني إنجاز هذه المذكرة الى صديقاتي المقربات أحلام،كلثوم،مريم،الغالية ،دعدة، وليختةمنيعة وإلى كل الأصدقاء بالجامعة دفعة العلوم الإقتصادية

الشكر

أولا شكري يكون لله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ويسر أمرنا طيلة مشوارنا الدراسي

فالحمد له والشكر على كل نعمة تفضل علينا بها.

الشكر إلى الأستاذ المشرف كودية يوسف على الجهد الذي بذله معنا لإتمام هذا العمل وعلى الإرشادات والنصائح التي كان يوجهها لنا في كل خطوة من عملنا .

الشكر لكل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو بعيد

كلثوم

فهرس المحتويات **الصفحة**

إهـــــــداء.....ا

شكـر وتقدير.....ب

قائمة الأشكال.....ج

مقدمـــة البحث.....د

الفصل الأول: النظام المصرفي الجزائري.....1

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري..... 2

المطلب الأول:مفهوم النظام المصرفي الجزائري.....3

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال.....5

المطلب الثالث: مكونات النظام المصرفي الجزائري.....8

المبحث الثاني: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري.....13

المطلب الأول: مرحلة تطور النظام قبل الاستقلال.....13

المطلب الثاني: مرحلة التطور النظام بعد الاستقلال.....15

المطلب الثالث : مرحلة الإصلاحات.....20

الفصل الثاني: العولمة المالية

المبحث الأول : العولمة المالية.....28

المطلب الأول : تعريف العولمة المالية.....29

المطلب الثاني : نشأتها وتطورها.....30

المطلب الثالث : خصائصها وجوانبها.....33

المبحث الثاني : عوامل ومؤشرات العولمة المالي.....37

المطلب الأول : أسس العولمة المالية وفوائدها.....37

المطلب الثاني : العوامل المؤدية للعولمة المالية في السوق المالي.....40

المطلب الثالث :مؤشرات العولمة المالية و المخاطر الناجمة عنها.....42

الفصل الثالث: علاقة العولمة المالية بالتطورات في النظام المصرفي الجزائري.....45

المبحث الأول: نمو وتوسع ظاهرة العولمة المالية.....47

المطلب الأول: دور حركة رؤوس الأموال في انتشار الظاهرة.....48

المطلب الثاني: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة.....50

المطلب الثالث: ظهور أدوات مالية جديدة..... 53

المبحث الثاني: التطورات في النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة المالية.....60

المطلب الأول: دواعي الإصلاحات المالية والنقدية في النظام المصرفي الجزائري.....60

المطلب الثاني: تطور التحديات المصرفية وحجم الاستثمارات الأجنبية.....64

المطلب الثالث: أفاق تطور ظاهرة العولمة المالية وتأثيرها على النظام المصرفي الجزائري.....70

الخـــــــاتمة

المـــــــراجع

المقدمة

شهد الربع الأخير من القرن و بشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة و العميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية ، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متناسقة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجيا و المعلوماتية و أصبح هناك سوق واحد يوسع دائرة و مجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين من دول و الحكومات و تعددت إلى منظمات عالمية و شركات متعددة الجنسيات ، وتكتلات اقتصادية عملاقة و الكل يحاول توجد اللعبة و التعامل و يسعى بكل قوة إلى أشكالها و تحرير المعاملات.

و قد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدال واسع النطاق حول من حيث تحديده و آثاره و أبعاده إلا وهو مفهوم العولمة الذي لا يمكن استبعاده إلا في ضوء تلك التغيرات في حجم و نوعية الإنتاج و توجهات التجارة العالمية و تحركات رؤوس الأموال.

و بناءا على ذلك فقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجيا و الإدارية و الإعلامية و من الناحية تعددت أنواعها و مجلات تطبيقها ومن بينها العولمة الاقتصادية.

من هذا المنظور يتحدد مفهوم العولمة بكل آثاره و أبعاده في إطار تزايد الاعتماد المتبادل و تكون الأسواق العالمية و تحركات الأسعار و التغيرات في حجم و نوعية الإنتاج و تحركات رؤوس الأموال الساخنة حيث تستخدم بشكل مؤثر و تسبب في ظل موجة التحرر المالي ما يسمى بأزمات العولمة ، كما ظهر تحديدا في أزمة جنوب شرق آسيا و غيرها.

ومن ناحية أخرى يكشف هذا المفهوم بشكل أساسي عن العولمة المالية و التي بدورها تكشف عن العلاقة الوطيدة بين العولمة و الجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته من تغيرات مصرفية عالمية مما أحدث تغيرات في الهيكل الاقتصادي على مستوى البنوك المحلية أو ما ينتج عن ذلك من أثار على اقتصاديات البنوك و الجهاز المصرفي.

ومن ناحية الأداء و السياسيات و العمليات و النتائج و التوجهات على نطاق أي دولة من الدول العالم ، و منها الجهاز المصرفي الجزائري ، مع العلم أن الآثار الاقتصادية للعولمة قد تكون إيجابية و قد تكون سلبية ، و بالتالي تصبح المهمة ملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي و ذلك.

من خلال هذا البحث سنتطرق إلى ظاهرة العولمة المالية و مدى تأثيرها على النظام المصرفي الجزائري ، سنحاول من خلاله الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي طرحنا في البحث:

أولا: إشكالية البحث : تتمثل الإشكالية الرئيسية لبحثنا حول التساؤل الموالي و مامدى تأثير العولمة المالية على النظام المصرفي الجزائري ؟

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في التالي:

- ما هو مفهوم العولمة المالية التي يشهدها دول العالم ، و كيف كان تأثيرها على العمل المصرفي؟

- ما هو واقع المصارف الجزائرية ، وفيما تتمثل أهم الإصلاحات التي مر بها النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي التطورات التي طرأت على النظام المصرفي؟
- ما هي تحديات النظام المصرفي الجزائري و آفاقه المستقبلية؟

الفرضيات: من أجل معالجة الإشكالية يتبادر إلى أذهاننا طرح الفرضيات التالية:

1 - مفهوم العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعملة التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى الإنتاج المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية الخارجية بالعالم الخارجي.
2 - التغيرات التي أدخلت على النظام المصرفي الجزائري خلال السبعينات و في بداية الثمانينات محدودة التأشير و عليه أصبح إصلاح النظام حتما سواء من حيث المنهج ألتسييري أو من حيث المهام المرتبطة به.
3 - تعمل العولمة على إخضاع البلدان النامية لآليات السيطرة الرأسمالية و انهيار قطاعات اقتصادية كاملة لهذه البلدان.
4 - ومن إيجابيات العولمة أنها تتيح إمكانية الوصول إلى المعرفة الشاملة .

أهداف البحث:

- إن الهدف لدراسة هذا الموضوع هي:
- يهدف البحث إلى التعرف أكثر على كيفية تجسد ظاهرة العولمة المالية في الجزائر و كذلك معرفة بعض الجوانب المتعلقة بأدوات الداعمة للنظام المصرفي الجزائري.
- التعرف على العولمة المالية من حيث نشأتها و تطورها و آلياتها.
- تسليط على أهمية النظام المصرفي الجزائري.
- إبراز آثار العولمة المالية للنظام المصرفي الجزائري.
- و ضع إستراتجية للنظام المصرفي لمواجهة تحديات العولمة المالية وهذا في ظل سيطرة الدول المتقدمة اقتصاديا ، و للإستفاذة من مزاياها و فرصها، أو تجذب تهديداتها و المخاطرة الناجمة عنها.

أهمية البحث:

تندرج أهمية البحث من خلال النقاط التالية :

- تفاقم خطورة العولمة المالية و ما تخلفه من آثار اقتصادية ، سياسية وثقافية تضر بالمجتمعات و إيجاد حلول في النظام المصرفي الجزائري.
- أهمية تطوير النظام المصرفي لمواكبة تلك المستجدات الدولية.
- أهمية الدول التي يلعبه النظام المصرفي في اقتصاديات الدول التي تعمل فيها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

- الرغبة في البحث في موضوع العولمة المالية بشكل خاص باعتبارها أصبحت الهدف الذي تصبوا إليه الدول بشكل عام و الدولة الجزائرية بشكل خاص عبر كل الفترات التي مرت بها.
- معرفة سياسة النظام المصرفي الجزائري من خلال الفترات الزمنية المختلفة للاقتصاد الوطني.
- إضافة بحث جديد إلى رصيد البحوث المهتمة بالعولمة المالية و تأثيراتها على الاقتصاد.

المنهج المتبع:

لقد اتخذنا في بحثنا هذا إلى استخدام مزيج من المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي حيث يتجلي المنهج التاريخي في تطور العولمة المالية ،في عرض المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري و هذا من خلال رؤية تطور النظام المصرفي . أما المنهج الوصفي التحليلي فيتجلى في و صف عام للنظام المصرفي و كيفية تطور و الإصلاحات التي خضع إليها و علاقة العولمة المالية بالنظام المصرفي و تأثيرها عليه من جهة أخرى.

محتويات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا ، نقوم بوضع تقسيمات لهذا البحث و ذلك عبر ثلاث فصول تسبقها مقدمة عامة و تليها خاتمة لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى النظام المصرفي الجزائري، يحتوي هذا الفصل على مبحثين ، المبحث الأول بعنوان ماهية النظام المصرفي أما المبحث الثاني يضم مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري ، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه العولمة المالية تضم المبحث الأول بعنوان ماهية العولمة المالية أما المبحث الثاني فهو عوامل و مؤشرات العولمة المالية ، و الفصل الثالث تجسد فيه علاقة العولمة المالية بالتطورات في النظام المصرفي الجزائري مبحث الأول نمو و توسع ظاهرة العولمة المالية أما المبحث الثاني يضم التطورات النظام المصرفي في إطار العولمة المالية.

الفصل الأول:

النظام المصرفي الجزائري

مقدمة الفصل:

يعتبر الجهاز المصرفي احد أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد فهو يلعب دورا في الحياة الاقتصادية من خلال الوظائف التي يقوم بها.

وهو عبارة عن مجموعة من المؤسسات المصرفية و المنشآت المالية المتخصصة العاملة في البلد،كما يعتبر البنك المركزي أهم المؤسسات المالية نظرا للدور الذي يلعب في تنفيذ السياسة الاقتصادية و المالية حيث يحتل قمة الجهاز المصرفي باعتباره الوحيد القادر على خلق النقود القانونية و مراقبة المؤسسات النقدية.

ولقد شهد الجهاز المصرفي تطورا هائلا ابتداء من الاستقلال إلى غاية 1989 و الذي تعزز في السبعينات بإصلاحات مالية حيث اعتمد التمويل على الخزينة العمومية وإيرادات المحروقات، مما تسبب في إبعاد البنك المركزي و البنوك التجارية عن وظائفها الأساسية، وقد دعم هدا الإصلاح في الثمانينات من خلال إعادة هيكلة المؤسسات **الاقتصادية** و البنكية و تبعتها إصلاحات أخرى تمثلت في قانون 1986 و كذا قانون استقلالية المؤسسات 1988 الذي شهدت مراحله تحولات متعددة لكنها لم تكن كافية خاصة مع دخول الجزائر مع بداية التسعينات إلى اقتصاد السوق مما تطلب إكمال مسيرة الإصلاحات على مستوى البنوك و تجلى هذا من خلال قانون النقد و القرض 90-10 الذي أعاد البنك المركزي و البنوك التجارية وظائفه الأساسية التقليدية المتماشية مع اقتصاد السوق.

وأن الانتقال إلى اقتصاد السوق أصبح عقبة تتجلى في بداية مراحلها باستقلالية المؤسسات هذا الانتقال يتطلب قطاعا مصرفيا متطورا يتعامل على أساس علاقات جديدة مع باقي القطاعات الاقتصادية كما يتطلب من البنوك إعداد إستراتيجية بالنسبة للمحيط الجديد بقية على مفاهيم هامة كاقتصاد السوق ، التطهير، الخصوصية، إعادة الهيكلة .

وفي إطار هذه المعطيات قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثاني : مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الجزائري.

تمهيد

قد عرف النظام لمصرفي الجزائري عدة إصلاحات هامة حيث كانت الدولة تتخذه كأداة تخطيط مالي في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية المخططة وذلك في ضل النظام الاشتراكي ولم يظهر لهذه السياسة عيوب أو نقائص في ظل الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول و قيمة الدولار المرتفعة و تطور قطاع المحروقات لكن الأزمة الاقتصادية مند بداية الثمانينات و بالأخص سنة 1986 أين انهارت أسعار البترول و انخفضت قيمة الدولار فظهرت هذه الأزمة عدم فعالية السياسة التمويلية المتبعة آنذاك .

إثر ذلك اعتمد ما يسمى بالإصلاحات للدخول في اقتصاد السوق تحت سياسة الانفتاح الاقتصادي، فلهذا نجد بان النظام المصرفي الجزائر يسعى دوما للبحث عن كيفية جديدة للتنظيم و التسيير الاقتصادي الجزائري و يشجعه على النشاط بطريقة عقلانية مما يعتبر من القطاعات الأولية إذ تساهم في انجاز المخططات التنموية الضخمة.

المطلب الأول:مفهوم النظام المصرفي الجزائري. [1]

* النظام المصرفي في أي دولة هو الجهاز المسؤول عن مدى المشروعات الاقتصادية باحتياجاتها القصيرة و المتوسطة و طويلة الأجل وينفد الجهاز المصرفي وظائفه وخدماته عن طريق مجموعة من المصارف التي تختلف من حيث عددها وأنوعها في الدولة .

* ينصرف معنى النظام المصرفي (بالمعنى الضيق) إلى البنك المركزي والمصارف التجارية و (بالمعنى الواسع)و أن النظام المصرفي يتكون من البنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة، كما يمكن أن يضاف إلى ذلك بقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى.

* كذلك يستخدم اصطلاح البنك المصرفي ولا يقصد به مؤسسات الجهاز المصرفي فقط بل يقصد منه فظلا على ذلك قوى القانون والعرف والتقاليد التي يتشكل من خلالها الإطار الحركي الذي تقوم به المؤسسات بأداء الوظائف التي يتطلب منها المجتمع.

* ويأخذ النظام المصرفي شكل هرم الذي يقدمه البنك المركزي وفي طرفي قاعدة المصارف التجارية من ناحية والمصارف المتخصصة من ناحية أخرى ويمكن أن يتسع الجهاز المصرفي ليشمل باقي المؤسسات غير المصرفية للوساطة المالية.

كما يعرف المصرف بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها ،فالمؤسسات المالية في هده الحالة تعتبر كهمزة وصل بين المدخرين والمستثمرين ،ولكن تعريف المصرف كمكان لالتقاء عرض الأموال بالطلب عليها تعريف يشترك فيه مؤسسات كثيرة مثل:شركات التامين ،صناديق التوفير البريدي ،وبعض التعاونيات . [2]

---

[1] حودث جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف، الطبعة الأ,لى، عمان، دار دجلة، 2009،ص18

[2] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، عمان،1996، طبعة الثانية، ص03.

كما نصت المادة 110 من قانون النقد والقرض على مايلي :

- تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض ووضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن وإدارة هذه الوسائل. [1]

- من جهة التعارف السابقة نستطيع القول أن المصرف هو مؤسسة اقتصادية تتلقى الودائع من الجمهور وتمنح القروض للطالبين عليها.

الدور الاقتصادي للمصارف : يتمثل في

1- المصرف دور الوسيط فهو يصل بين المدخرين والمقترضين وكذلك بين الادخار والاستثمار.

2- المصرف له دورته في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال العمليات التالية:

- تسير وسائل الدفع (الشيك،الحساب،التحويل،المقايضة.....)

- التواجد في البورصة .

- إنشاء النقود.

- الاستثمار في الأموال .

3- المصرف يقدم خدمات نلخص بعضها في : [2]

- تحصيل الديون لدى الزبائن.

- خدمة الأوراق المالية .

- القيام بتحويلات لغير المقيمين لتسديد المستحقات للجمارك وتحويل الأموال للخارج.

- توفير بطاقات القرض.

- القيام بعمليات الصرف لفائدة الزبائن السياح.

كما توجد عدة ادوار أخرى منها:

- مساهمة المصرف في البلدان ذات النظام الحر في تنشيط الاقتصاد الوطني .

---

[1] القانون 10-90 إلى 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الملحق رقم 01

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصاريف، مؤسسة النشر والتوزيع الورق، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص191.

- تقوم المصارف بتامين سيولة الدولة وهدا كلما احتاجت الدولة إليها ودلك عن طريق سندات الخزينة إذ تقوم المصارف بإقراض الدولة مبالغ بفوائد متدنية

ومن ناحية أخرى نجد دور المصارف قد تعدى هدا ليشمل دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية ،وهذا من خلال ما تقدمه من خدمات والتي أصبحت هذه الأخيرة من أهم دعائم تمويل التنمية الاقتصادية وبدونها لاستطيع أي اقتصاد معاصر أن يؤدي وظيفته، معنى هذا انه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات،وهذا يعني أن هناك حالة ترابط بين النظام المصرفي وعملية التنمية ذاتها. [1]

المطلب الثاني: لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال.

تأثرت الجزائر ككل بلد محتل بالجانب الاستعماري في اقتصادها الذي كان يتميز بالازدواجية، حيث ينقسم إلى قطاع عصري وآخر تقليدي، وكان الاقتصاد الجزائري موجه خاصة نحو الخارج، وكل ما ينتج يسوق نحو الخارج و خاصة فرنسا، وهذه الثنائية في الاقتصاد الجزائري ألقت بضلالها على القطاع المصرفي و المالي حيث كانت هناك شبكتان للتمويل

- شبكة متطورة: تهتم بتمويل القطاع العصري الموجه نحو الخارج التي كانت متمركزة في المدن الكبرى و الموانئ.

- شبكة اقل تطورا: تهتم بتمويل القطاع التقليدي الفلاحي و الحرفي.

ولهذا فان القطاع المصرفي قبل الاستقلال تأثر بخصائص الحقبة الاستعمارية و المؤسسات التي تنشط في ميدان التمويل كانت تنتشر في المراكز الحضرية الكبرى، ويتشكل الجزء الأكبر من فروع ووكالات البنوك الفرنسية الكبيرة، وكذلك شبكة البنوك الشعبية، إلا انه يمكن الإشارة إلى خصوصية محلية تتعلق بقرض المستغلات الحديثة للقطاع الفلاحي أين نجد هياكل ويقدم هذا القطاع أساسا الدعم المالي للقطاع المسمى "الحديث" من(SACAM,SAP) من النوع التعاضدي آو التعاوني، الإنتاج الفلاحي للاستغلال، التجارة بالجملة، و الصناعات الصغيرة و

[1] حمزة محمود الزبيدي، نفس المرجع، ص191.

المتوسطة، أما القطاع المسمى تقليدي فهو بصفة رئيسية الفلاحي و الحرفي ، الذي يضم الجزء الأكبر من السكان الذي كان مستثنى من الدائرة المصرفية. [1]

يتكون القطاع المصرفي في هذه الفترة أساسا من بنك الجزائر و البنوك التجارية و البنوك الشعبية و هياكل خاصة بالقرض الفلاحي و صندوق المعدات و التنمية الجزائرية(CEDA).

1- بنك الجزائر: ثم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة ولكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير، و تم تأميم هذا البنك سنة 1946 وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر و تونس، وتمثلت و وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة و الخصم و تحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك. بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملا باستقلالية عن النظام (CAC) وتم إنشاء المجلس الجزائري للقرض المصرفي الفرنسي، لان النظام كان كله تابعا لفرنسا وان البنوك المتواجدة في الجزائر تعمل بتعليمات البنوك الموجودة في فرنسا. [2]

البنوك التجارية: إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل البنوك الرئيسية الفرنسية وهي:

* القرض العقاري للجزائر و تونس(C.F.A.T)
* القرض الصناعي و التجاري (C.I.C)
* البنك الوطني للصناعة و التجارة (B.N.C.I.A)
* القرض اليوني (C.L)
* الصندوق الجزائري للقرض و البنك (C.A.C.B)
* الشركة العامة (C.G)
* شركة مرسيليا للقرض (S.M.C)
* بنك بركليز المحدود (B.B.L)

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص100.

[2] محرزي جلال، النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2001، ص102.

* قرض الشمال(C.N).

2- بنوك الأعمال: وتضم البنك الصناعي لشمال إفريقيا (B.I.A.N) وبنك باريس و الأراضي المنخفضة (B.P.P.B) وتم دمج هذين البنكين في بنك واحد وأصبح يسمى البنك الصناعي في الجزائر و البحر المتوسط(WORMS).

3- المؤسسات التعاضدية: وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها بنوك فرعية حيث نجد في القطاع التجاري البنوك الشعبية التي تتخصص في التجارة الصغيرة و التي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، ويتكون هيكلها من الصندوق المركزي وثلاث بنوك محلية، أما في القطاع الفلاحي نجد (C.A.B.P) المجلس الجزائري للبنوك التجارية الشعبية التي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير(C.A.C.A.M) الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعاضدي وهناك القرض الفندقي.

4- المؤسسات العامة و الشبه العامة: وتخضع للخزينة وتضم مؤسسات فرعية وأخرى محلية، بالنسبة للفرعية يوجد القرض (B.F.C.E) البنك الفرنسي للتجارة الخارجية (C.D.C) الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع و الأمانات.

أما المؤسسات المحلية: فكانت تضم مؤسسة صندوق التجهيز (C.N.M.E) ، والصندوق الوطني للمناقصات العامة ثم تحول إلى البنك CAD و الذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائرية (C.E.D.A) للمعدات و التنمية بالجزائر والذي أسس في سنة 1959 وكلف بتعبئة الأموال العامة لتغطية القروض الأساسية وتخصيصها BAD الجزائري للتنمية لبرامج التنمية و انشات خصيصا لتمويل مشروع قسنطينة. [1]

5- الشبكة التقليدية: وتهتم بتمويل القطاع التقليدي ويوجد نوعان من المؤسسات الفئة الأولى تهتم بتمويل القطاع الفلاحي و الأخرى تهتم بتمويل القطاع الحرفي على شكل تعاونيات ووظيفتها منح القروض (S.A.P) مثل: الشركات الفلاحية للاحتياط

[1] **محرزي جلال، مرجع سابق، ص103.**

أ- القرض الفلاحي(C.A).

ب- القرض البلدي(C.M). [1]

المطلب الثالث: مكونات النظام المصرفي الجزائري:

يتكون النظام المصرفي من العديد من البنوك نذكر منها:

1- البنك المركزي الجزائري:

تأسس هذا البنك بالقانون رقم62/144 بتاريخ 1962/12/13 وهو على شكل مؤسسة عمومية وكنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية، رأس مال البنك هو ملك للدولة يتم تعيين كل من المحافظة و المدير العام وكذا مجلس الإدارة مرسوم من رئيس الجمهورية و باقتراح من وزير الطاقة و البنك لا يتعام مع الأفراد ولا مع المنشآت بل المصارف ومع الدولة الممثلة بالخزينة العامة.

وهو الذي يقف غلى قمة النظام المصرفي سواء من ناحية الإصدار النقدي أو من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليه وله الحق في أن يمتلك ويتصرف بممتلكاته وله أن يتعاقد ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب و الرسوم و الطوابع. ويتميز بثلاث مميزات:

أ/ البنك المركزي بنك إصدار:

يختص المصرف المركزي بإصدار النقد حيث يتولى إصدار العملة الورقية بالقدر الذي يتفق و السياسة العامة للدولة ويقوم بوضع خطة الإصدار و حجم النقد المتداول، ويشرف على تحقيق هذه الخطة وتنفيذها كما انه ينفرد بامتياز الإصدار حيث زادته هذه الميزة مكانة ، وهذا كون الأوراق النقدية المصدرة عملة قانونية، ذات قوة إبراء غير محدودة، لذلك يطلق على البنك المركزي ببنك إصدار. [2]

ب/ البنك المركزي بنك البنوك:

[1] محرزي جلال، مرجع سابق،ص103.

[2] بوعلام بوشاشي، الأمين العام في الاقتصاد، الجزائر، دار المحمدية، ص361.

فهو البنك الذي يتعامل معه المصارف بصفة العامة و المصارف التجارية بصفة خاصة حيث تحتفظ بودائعها لديه، كما انه المصرف الذي تلجا إليه لاقتراضها عند الحاجة للائتمان، و التعامل مع المصارف الأخرى يبعد منافستها له، و كما انه كذلك يقوم بدور الوساطة بين المصارف. [1]

ج/ البنك المركزي بنك الدولة:

اكتسب البنك المركزي أهمية دون غيره من المصارف عندما أودعت الحكومات حساباتها لديه وقيامه بالخدمات المصرفية، وتقديم القروض و السلفيات لها وللمثال مصرف انجلترا الذي انشأ في بادئ الآمر كشركة تقوم بالعمليات المصرفية، حيث كان الدافع الأساسي لإنشاء هو إقراض الحكومة البريطانية ومقابل منح امتياز إصدار النقود الورقية. [2]

2- البنوك التجارية:

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان (إقراض و اقتراض) إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل ،كما يقدم لهم القروض وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها المصارف التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محدودة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمته بم يحقق أهداف خطة التنمية و عدم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار و الاستعمار المالي في الداخل و الخارج، بما في دالك المساهمة في إنشاء مشروعات وما يستلزمها من عمليات مصرفية و تجارية و مالية وفقا للأوضاع التي يقررها المصرف المركزي [3]

[1] بوعلام بوشاشي، مرجع سابق، ص362.

[2] صبحي إدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983، ص152.

[3] عبد الغفار حنفي، البورصات والمؤسسات المالية، مصر، الدار الجامعية، 2002، ص12.

دور البنوك التجارية:

من التعريف يتضح أن دور المصارف التجارية تنحصر بصفة أساسية في قبول الودائع تحت الطلب ولآجل، ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض و الاستثمار كما يسعى في رفع أعماله وترشيد مصروفاته و أعبائه ومحاولة الرفع من رقم أعماله، وكل هذا أدى إلى ابتداع خدمات جديدة يؤديها المتعاملين ومن أبرزها: [1]

- تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين معه
- المساهمة في تمويل المشروعات التنموية
- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه
- تمويل العملة للخارج
- تمويل نفقات السفر و السياحة ، شبكات المسافرين و الإعتمادات الشخصية
- إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه
- البطاقة الائتمانية
- تمويل الإسكان الشخصي

البنوك و المؤسسات المالية:

شهدت الجزائر قبل الاستقلال إنشاء عدت بنوك و مؤسسات ذات طابع عمومي وتتمثل في :

أ/ البنك الجزائري للتنمية : (BAD)

انشأ هذا البنك في 1963/05/07 على شكل مؤسسة عمومية واستقلال مالي وقد تم تسميته الصندوق الجزائري للتنمية عند إنشائه مباشرة بعد الاستقلال ، ثم طرأ تغيير على نظامه الأساسي أعيد تسميته بموجب ذلك البنك الجزائري للتنمية ووضع تحت وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتحويل الاستثمارات المنتجة في إطار البرامج و المخططات الخاصة بالاستثمارات و تغطي قطاعات نشاطه جزءا كبير من الاقتصاد الوطني. [2]

[1] جميل سالم، أساسيات في الجهاز الملي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1999، ص129-130.

[2] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص129-131.

ب/ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط: (CNEP)

تم تأسيسه في 1964/08/10 بموجب قانون رقم 27/64 وتتمثل مهمته في جميع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد.

أما في مجال القروض فانه مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات، تمويل البناء، الجماعات المحلية، بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية كما يمكن شراء سندات تجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية و ابتداء من عام 1971 وبتقرير من وزارة المالية تم تكرير الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط كبنك وطني للسكن وهذا الأمر قد أعطى دفعا قويا له.

ج/ البنك الوطني الجزائري: (BNA)

انشأ هذا البنك بتاريخ 1966/06/13 ليكون أداة التخطيط المالي و دعامة القطاع الاشتراكي و الزراعي و قد ضم هذا البنك بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المشابهة له وهي:

*بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في جويلية1966

* بنك التسليف التجاري و الصناعي في جويلية 1967

* بنك باريس الوطني في جانفي 1968

*بنك باريس و البلاد المنخفضة في جوان 1968 [1]

د/ القرض الشعبي الجزائري(CPA)

انشأ هذا البنك بتاريخ 1966 ليخلق المصارف الشعبية العديدة التي كانت متواجدة بالجزائر قبل هذا التاريخ التي نعدها فيما يلي :

-البنك التجاري الشعبي الصناعي لوهراني

-البنك التجاري و الصناعي للجزائر

-البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص187.

-البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري

تم دمج هذه المصارف وانشآ على أنقاضها القرض الجزائري سنة 1966 حيث تم تدعيمه بعد دلك بضم البنك الجزائري المصري في أول جانفي 1968 وضم الشركة المرسلة للبنوك بتاريخ 1968/06/30 و الشركة الفرنسية للتسليف في عام 1971 و يمارس جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من المصارف.

بنك الجزائر الخارجي : (BEA)

تأسس في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204/67 وبهذا فهو ثالث و أخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي و لقد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية و هي : القرض اليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي الجزائري المتوسط، بنك بركليز و يمارس هذا البنك كل مهام البنوك التجارية بمنح القروض للاستيراد كما يقوم بتامين المصدرين و تقديم الدعم المالي لهم

بنك الفلاحة و التنمية الريفية: (BADR)

نشا هذا البنك بتاريخ 1982/03/13 و أهم وظائفه الأساسية تمويل:

* الهياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي و كل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع

* الهياكل و أنشطة القطاعات الفلاحية

* هياكل و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرف الريفية بالإضافة إلى ذلك يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية

بنك التنمية المحلية (BDL) [1] انشأ هذا البنك بتاريخ 1985/04/30 ومن أهم وظائفه هو تمويل عمليات الاستثمار الإنتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية و عمليات المهن لذا هو بنك للإيداع يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

[1] عمار بوزعزوع، الجهاز المصرفي الجزائري في متطور الإصلاحات الكلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، فرع علوم اقتصادية، السنة الدراسية، 2004،2003، ص65.

المبحث الثاني: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري.

تمهيـد

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي, لذالك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ ومن تم عملت السلطات الجزائرية علي بذل مجهدات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات ومنها النشاط المالي والمصرفي فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا عف عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة ، وحاولت التكيف مع البعض الآخر كما أممت البعض منها وأنشأت في آخر المطاق نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم و متطلبات التنمية المنشودة.

المطلب الأول: مرحلة تطور النظام قبل الاستقلال [1]

عند الفرنسي سنة 1830 كانت الجزائر كسائر أجزاء الإمبراطورية العثمانية تتميز بقلة دور النقود في المبادلات ، وبنظام معدني الذهب والفضة في العملة وكانت هناك دار صك النقود أما الفرنك الفرنسي فلم يتقرر رسميا كعملة للبلاد إلا بعد 19عاما من الاحتلال أي سنة 1849 ، وأول مؤسسة مصرفية في الجزائر هي تلك التي تقررت بالقانون الصادر في 19-1843-07 بإصدار النقود مع 1848 ولكن سرعان ما توقفت بسبب ثورة 28فيفري من نفس السنة في فرنسا (اقتصاد الملك لويس فليب عن العرش وإعلان الجمهورية الثانية) وفي جويلية ألغي المشروع وجري تعويض المساهمين.

وثاني مؤسسة كانت الوكالة التجارية الوطنية للخصم discompte le comptoir nationale تقتصر وظيفتها علي الإنتمان أي لم تتمتع بحق إصدار النقود ، ولم تنجح مؤسسة الخصم تلك بسبب قلة الودائع ، و ثالث مؤسسة هي بنك الجزائر(banque d la Algérie) 1851 برأس مال قدره 3ملايين فرنك مقسمة إلي 6آلاف سهم فقد اهتمت به السلطات الفرنسية ومنحت اعتماد أي قرضا ينصف قيمة رأس ماله المدفوع (1000000) فرنك، ورابطته بقيود تخص مقدار احتياطي، و حق تعيين المدير و حق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية و قد مر البنك بأزمة شديدة في الفترة من السنة 1880 إلى السنة 1900 نتيجة

[1] مصطفي قارة، إصلاح الجهاز المالي والمصرفي، تجارب تخص الدول العربية صندوق النقد العربي، 1998، ص38.

إسرافه في منح القروض الزراعية و العقارية بضغط من المعمرين ، مما دفع السلطة الفرنسية في عام 1900 إلى اتخاذ إجراءات جذرية بشأنه – و كانت له وظيفتين يتخصص فيها و هما وظيفة الإصدار ووظيفة الإنتمان .

1- وظيفة الإصدار: [1]

باختصار كان بنك الجزائر مجرد فرع ميداني لبنك فرنسا ووزارة المالية الفرنسية ، و هذا جزء من تبعية نقدية ناتجة عن روابط اقتصادية و سياسية ، و علاقة التبعية تتضح أكثر من خلال الشروط المفروضة على بنك الجزائر بشأن العملات الأجنبية كالامسترلين و الدولار حيث لم يكن من سند سوى بنك فرنسا كما تتضح علاقة التبعية في أن التغيرات في القاعدة النقدية الفرنسية كانت تؤثر آليا على الجزائر و ذلك بسبب تأثير سعر الصرف بين العملتين ، بسبب حرية انتقال رؤوس الأموال بين فرنسا و الجزائر و لوجود نظام مصرفي جزائري مرتبط بفرنسا (أي الخارج) مما ترك بنك الجزائر في شبه عجز اتجاه متطلبات السياسية النقدية الفعالة . كل ذلك دعا إلى التذمر في الجزائر من جانب المعمرين لدرجة مناداة البعض منهم بفك الارتباط بين العملتين ، خاصة في 1924 و في عام 1946 ، لكن المسؤولين الفرنسيين ، و كذلك كبار مصدري النبيذ الجزائري من المعمرين ، و قفوا دائما ضد هذا المطلب ، هذا فيما يتعلق بوظيفة البنك الرئيسية كبنك مسؤول عن العملة و إدارتها .

2- وظيفة الائتمان :

أما وظيفة الجزائر كبنك انتماء فاته كان مسئولا عن إنتمان الحكومة أي الإدارة الاستعمارية ، يقم لهم تسليفات بدون فائدة و يدير قسما من إيراداتها و يمسك حسابا جاريا للحزينة و يمدحها اعتمادا غير محدود من أجل تحقيق مرونة استبدال بين العلتين الجزائرية والفرنسية، وتأسست الحزينة الجزائرية سنة 1943 لكي تعود مرة للائتمان الخاص فقد وجه البنك منذ بدايته، جزاء أماما من مجهوداته لتحويل القطاع الزراعي بقروض متوسطة وطويلة الأجل لعدم وجود بنوك تقوم بذلك واعتبار من سنة 1900 وما بعدها انبثقت شيئا فشيئا المؤسسات المصرفية الزراعية صناديق جهوية للائتمان الزراعي المشترك والصندوق

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص178.

الجزائري للإنتمان الزراعي المشترك مما حرر بنك الجزائر من العبء الزراعي وجعله يتفرغ للتحويل التقليدي للمبادلات التجارية خاصة مع الوطن الأم -فرنسا- وباختصار لم يكن بنك الجزائر قبل كل شيء، حق ولو كان المقصود بكلمة جزائر آنذاك جزائر المحتلين والمعمرين.

وبهذا يمكن القول أن النظام المصري في الجزائر المحتلة نشأ وترعرع كظل للنظام الفرنسي، وكانت وظيفته خدمة المحتلين ومصالحهم، وبالجملة يمكن القول بأن النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كان رغم علله بمثابة امتياز للجزائر، جزائر الدخلاء آنذاك. [1]

المطلب الثاني: مرحلة التطور النظام بعد الاستقلال

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظام مصر في واسع تابع للاقتصاد الفرنسي القائم على الاقتصاد الحر الليبرالي، ولكن اتجاه الجزائر المستقلة إلى التبني النظام الاشتراكي أدى ازدواجية النظام المصرفي، القائم في شقه الأول على النظام الرأسمالي وفي شقه الثاني على النظام الاشتراكي وبتالي عجز البنك المركزي علي احتواء النظام المصرفي ككل وتسيير وفقا للوجهات الجديدة للدولة.

إن المتتبع لتطور النظام المصرفي للجزائر المستقلة يمكنه إن يرجعه إلى ثلاث مراحل تتشابه إلى حد بعيد مع مراحل تطور الاقتصاد الوطني و هي كما يلي :

المراحل الأولى : 1962-1970 [2]

لقد صاحب خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر اختلالات كبيرة في النظام المصرفي، و هو ما أدى بالبلاد ممثلة بالسلطات السياسية بعد الاستقلال إلى محاولة تأسيس منظومة مصرفية وطنية و التي كانت كما يلي:

- تأسيس أول مؤسسة نقدية جزائرية و هي البنك المركزي في 13 ديسمبر 1963 كبنك إصدار، و تأسيس الخزينة الجزائرية.
- تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية CAD في 7 ماي 1963

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص180.

[2] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص120.

- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 10 أوت 1964

- تأميم النظام المصرفي في 1966 بهدف التحكم في الموارد المالية و تحقيق تنمية سريعة ومستقلة ، حيث تم تدعيم المنظومة المصرفية أثر قرار تأميم بمجموعة من المؤسسات المصرفية وهي:

* البنك الوطني الجزائري في 13/جوان/1966 وجه لخدمة القطاع الزراعي والصناعي والتجاري.

* القرص الشعبي الجزائري CPA وقد أسندت له مهمة تنمية جانب من القطاع الاقتصادي الوطني.

* البنك الخارجي الجزائري BEA في 10 أكتوبر 1967، أسندت له مهمة تسيير العلاقات الاقتصادية الخارجية.

تميزت هذه الفترة بأنها كرست لبناء الأجهزة المالية بدءا بالبنك المركزي سنة 1962 كما لعبت الخزينة في هذه الفترة دورا مباشرا في تحويل القطاع الفلاحي إلى الوطن للتوفير والاحتياط، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بضعف في موارد التحويل لقد كان للخزينة الدور الأساسي في تحويل الاقتصاد الوطني بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الأجل وبقى للجهاز البنكي دور التحويل بواسطة القروض قصيرة الأجل [1]

المرحلة الثانية: 1985/1971

يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

1/ مرحلة الإصلاح المالي والمصرفي:

عرفت هذه المرحلة ابتداء من سنة 1971 إدخال بعض التعديلات والإصلاحات النقدية والمصرفية تماشيا والسياسية العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني، خاصة- المصاريف الوطنية التي كان عليها تمويل الاستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية والفنية العامة للنقد وإعادة هيكلة بعض المصاريف

[1] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص130.

الوطنية، فقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) بهدف إزالة الاختلال وتحقيق الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات.

كما وضع قانون المالية آلية للتحويل البنكي للمؤسسات العمومية عن طريق فتح حسابين لها في بنك الذي وطنت عملياتها المالية، الحساب الأول يستعمل لتحويل نشاطات الاستثمار والثاني في تمويل النشاطات

فالإجراء يوطد فكرة تخصص البنوك، حيث يستطيع بالبنك مراقبة كل الحركات والتدفقات المالية لنشاط المؤسسة يفتح كل مؤسسة حساب لدى بنك واحد فقط، فيقوم هذا الأخير حساباتها ومراقبة حركة نشاطها وتمويلها في حالة احتياجا لقروض لغرض رأس المال العامل [1] 2/ مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية .

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات ، و تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) حيث تم في سنة 1983 إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ، ليصبح عددها 400 مؤسسة مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلي نظام لا مركزي ، ولم يقتصر الإصلاح علي القطاع الحقيقي فحسب ، كما عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري حيث انبثق عنها مصرفان . البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR، وبنك التنمية المحلية BDL ، فأصبح النظام المصرفي يضم خمسة بنوك تجارية ولكن هذا لم يحدث أي تغير فيما يتعلق بالدور الحقيقي لوظائف المصارف [2]

المرحلة الثالثة: 1986-1989

إن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد السوق تطلب القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1989، ثم إصلاح 1988.

1- قانون القرض والبنك لسنة 1986

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001، ص181.

[2] بلعزوزي بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، 2004، ص192.

بموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك ولقرض ثم إدخال تعديلات جذرية علي الوظيفة المصرفية حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة و القواعد التقليدية للنشاط المصرفي، أما من الناحية التطبيقية فينصب التشريع صراحة علي توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية يمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد الأساسية التي تضمنها القانون في النقاط التالية: [1]

- استقلالية البنك المركزي عن مؤسسات القرض واعتبارها مؤسسة عمومية .
- وضع نظام علي مستويين وبموجب ذلك ثم الفصل بين البنك المركزي كملجأ الإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- استعادة مؤسسات التمويل دورها داخل نظام من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للإقراض وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها.
- تقليل دور الخزينة في نظام التحويل وتجنب مركزية المواد المالية.
- إنشاء هيئات رقابة علي النظام المصرفي وهيئات استثمارية.

2/ قانون استقلالية البنوك لسنة 1988 [2]جاء هذا القانون النقدي لتكيف القانون النقدي مع المستجدات التي طرأت علي التنظيم الاقتصادي والقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية لسنة 1988.وعلي هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ والقواعد في النقاط التالية :

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات .
- بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن المر دودية.
- يمكن للمؤسسة المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلي الجمهور من أجل الاقتراض علي مدي الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلي طلب ديون خارجية.

---

[1] قانون رقم 12-86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

[2] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص194.

سنتكلم لاحقا في المطلب الثالث عن أهم الإصلاحات التي تعرض لها النظام المصرفي في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض. القانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل1990 المتمم والمعوض بالأمر رقم 03-11 بتاريخ 26أوت2003 [1]

الشكل رقم 01: هيكل النظام المصرفي الجزائري حسب إصلاحات 1988م

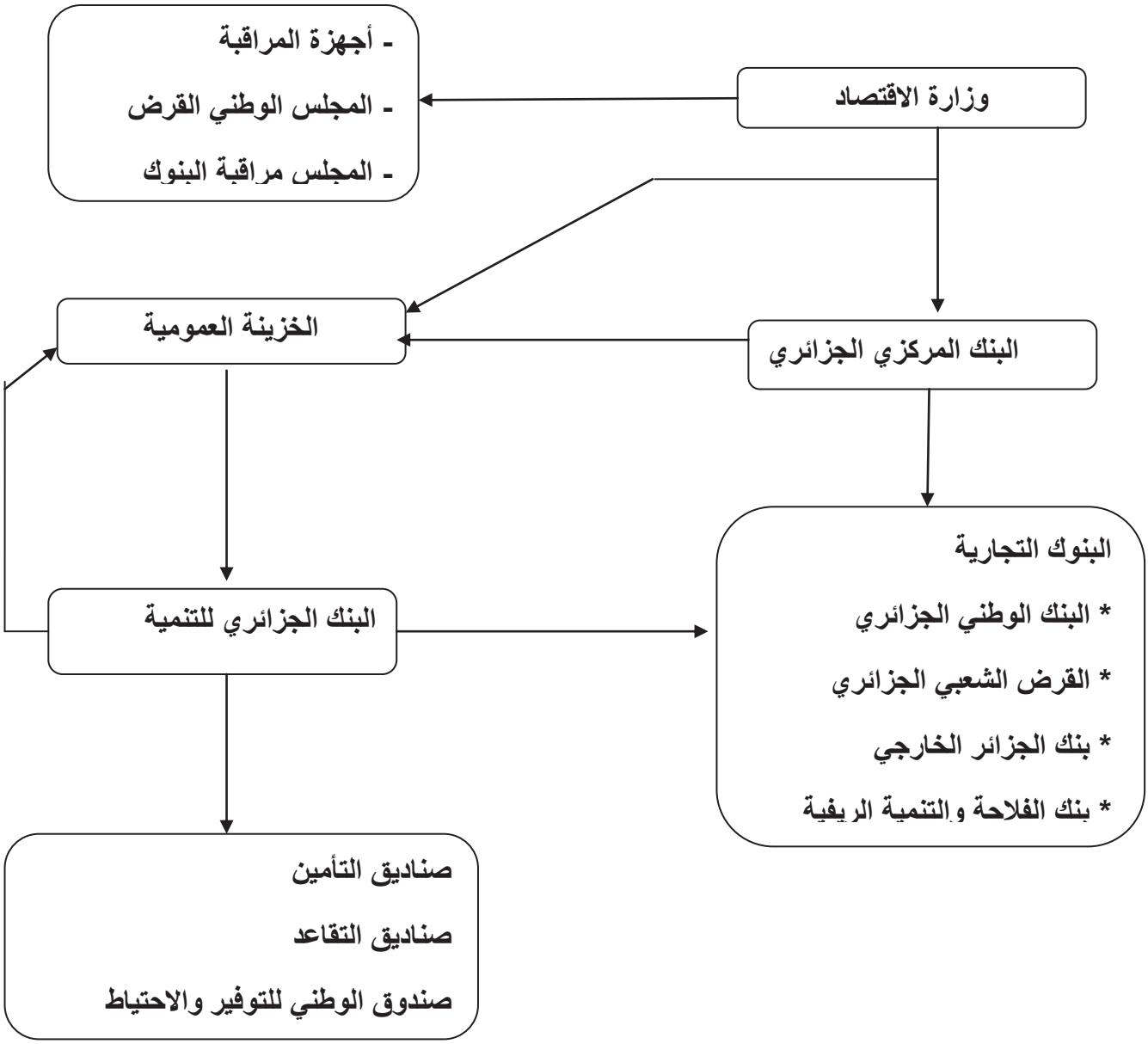

Source: Cahier des reformes banque d'Algérie 1989 p21

[1] بلعزوزي بن علي، مرجع سابق، ص495.

المطلب الثالث : مرحلة الإصلاحات

أدخلت علي النظام الجزائري العديد من الإصلاحات منها إصلاحات 1986 وإصلاحات 1988، لكن أهمها كان قانون رقم 10/90 الصادر في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات وبالإضافة إلي أنه أخد بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 وقانون 1988، فقد حمل أفكار جديدة حيث حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر. تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي شرتها الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي.

وبموجب هذا القانون تحول النظام المصرفي في الجزائر من نظام يخضع للتخطيط وتسيير الدولة إلي نظام أكثر حرية يخضع لمعطيات اقتصاد السوق الحرة. حيث أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمييل مختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم القروض لمختلف الآجال طبقا لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي العالمي. كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية بموجب هذا القانون أمام القطاع الخاص والأجنبي وكنتيجة لهذا الانفتاح كان إلزاما علي النظام المصرفي الجزائري أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي الجزائري كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلي حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل وللأهمية هذه المبادئ التي سوف نتعرض لها فيما يلي:

1- هيئات تنظيم السياسة النقدية

حدد القانون الجديد الهيئات المنظمة للسياسات النقدية وهي:

1-1: مجلس النقد والقرض :

يمكن لهذا المجلس أن يتصل بالأشخاص والمؤسسات التي يري أهمية في استشارتهم كما له صلاحيات مجلس إدارة بتحديد الميزانية السنوية لبنك الجزائر وتعديلها كما يمكن لمجلس النقد والقرض كسلطة نقدية أن: [1]

[1] المادة 44و45 من قانون 90-10.

- يصدر أنظمة الصرف الخاصة بإصدار النقد وعمليات الخصم وقبول السندات، وشروط فتح البنوك ومراقبة الصرف وتنظيم السوق.

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية والمعاقبة على المخالفات المثبتة زيادة على الملاحقة المدنية والجزائية.

1-2: اللجنة المصرفية:

دور رقابي من خلال السهر علي التطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية والتأكيد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لأخطار كبيرة والملائمة البنك، كما أنها تفرض احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص تغطية الأخطار وتصنيف درجة خطر الديون وتشكيل لاحتياطي بمخاطر القرض. [1]

1-3: استقلالي سلطة النقدية:

ويمكن أن يظهر لنا لتطور الحاصل بين ما كنا نراه في المرحلة الأولي وما جاء به هذا القانون من خلال المهام والأهداف التي أحيطت بها هذه السلطة، حيث أنشأت هيئة جديدة وهي مجلس النقد والقرض وثم إلغاء التعدد في مراكز السلطة المشتتة بن وزارة المالية والخزينة العمومية. وتنص المادة 113 من القانون 90-10 علي أن البنك المركزي مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. [2]

1 4 : الفصل بين القطاع النقدي والقطاع المالي :

كانت القرارات النقدية تتخذها تبعا للقرارات الحقيقية بسبب التخطيط المركزي للاقتصاد وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحثه بل إن الهدف الأساسي هو تعبئة المواد اللازمة لتمويل البرامج المخططة وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية إذا أصبحت القرارات النقدية تتخذ علي أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناءا علي الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف السلطة ذاتها ونتيجة لهذا المبدأ سمح قانون النقد و القرض بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها مايلي:

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص146.

[2] محمود حميدات/ مرجع سابق، ص144.

- توحيد استعمال الدينار داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.

- استعادة البنك المركزي لدوره في قيمة النظام النقدي والمسئول الأول عن تسيير السياسية النقدية.

- تحريك السوق النقدية وتنميتها واختلال السياسة النقدية لمكوناتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.

- خلق ووضع منح القروض يقوم علي شروط غير تميزية علي حساب المؤسسات العامة والخاصة.

- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.[1]

1-5: إبعاد الخزينة عن الإنتمان:

إن تمويل عجز الخزينة بواسطة الجهاز البنكي من خلال التسبيقات المقدمة . جعل الدين العمومي يصل إلي حدود 108 مليار دينار جزائري في نهاية 1989 اتجاه البنك المركزي و10مليار دينار اتجاه البنوك إي نسبة 45% من مجموع الدين العمومي الداخلي وقد حدد القانون الجديد 15 سنة للخزينة لتسديد هذه التسبيقات كما ابعد القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى للمؤسسات المستقلة وأصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض.[2]

1-6: وضع نظام علي مستويين :

كرس قانون النقد والقرض وضع بنكي علي مستويين حيث تم التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقروض فأصبح البنك المركزي بموجب قانون النقد والقرض بنك البنوك.[3]

---

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص196.

[2] المادة 47، من قانون النقد والقرص 90-10 الصادر في 14-04-1990

[3] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص198.

الشكل رقم 02: هيكل المصرفي الجزائري حسب إصلاحات 1990

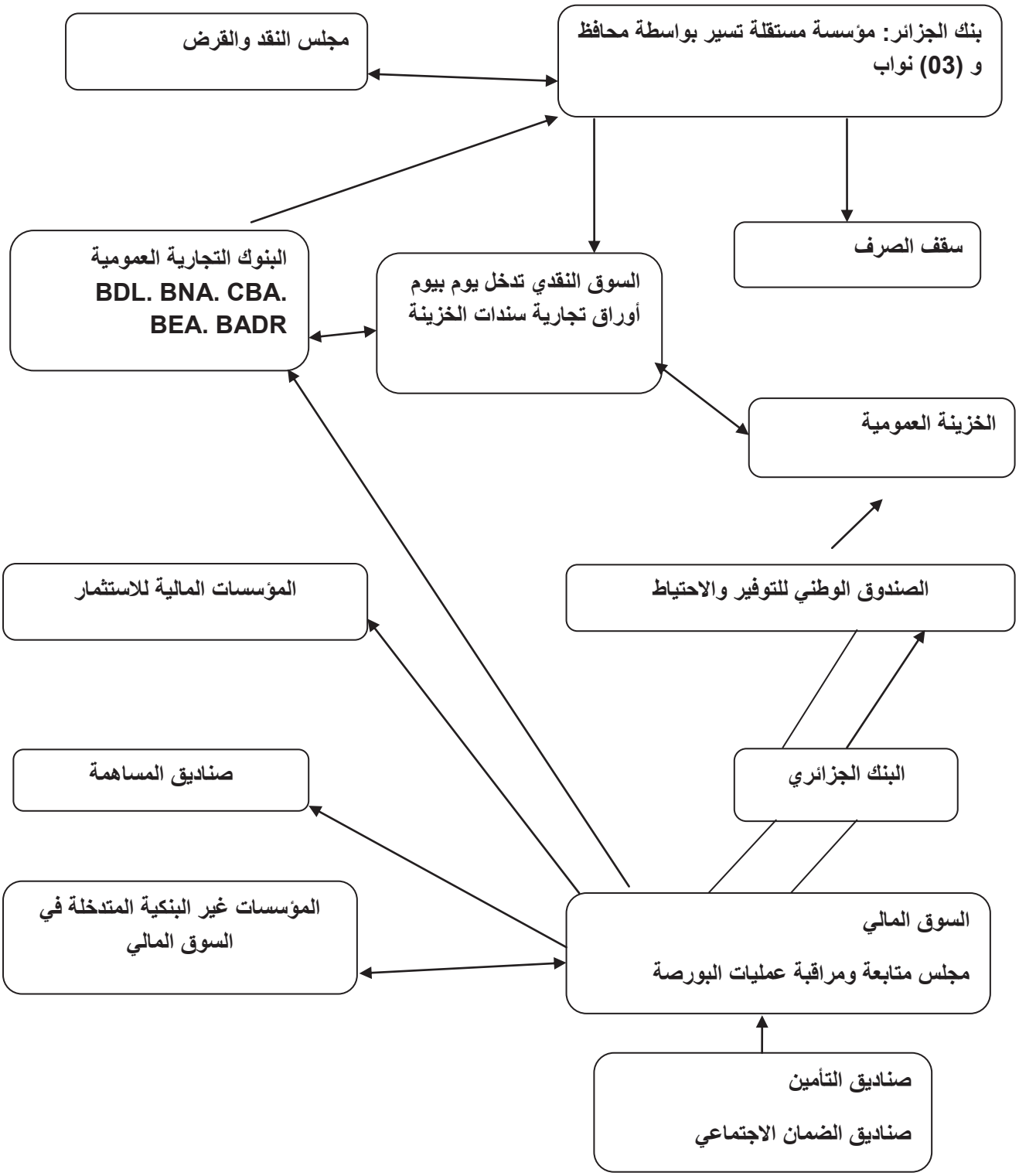

Soures: Cahier des reformes banque d'Algérie 1990.

خلاصة الفصل

تعتبر البنوك من الأجهزة الفعالة والنشطة والأزمة لأي لاقتصاد بعض النظر عن مستواه، متطورا كان أو متخلفا ولكن ليس الهدف من وجودها إنشاء أجهزة وهيا كل فقط لتسميتها بنك، بل لا بد وأن تلعب دورها على أحسن وجه، حتى تساهم مساهمة فعلية وجادة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ما تم التعرف إليها في هذا الفصل يمكننا التواصل إلى النتائج التالية:

البنوك هي مؤسسات مالية تقوم بحفظ ودائع الإفراد وتقديمها على شكل قروض لزبائنها مع تقديم وتسهيل مختلف الإجراءات والمراحل والبنك أنواع مختلفة، فهناك البنك التجارية وقد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل أهمها:

- مرحلة ما قبل الاستقلال.

- مرحلة ما بعد الاستقلال.

- مرحلة ما بعد صدور قانون 10- 90.

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة بغية تفعيل هذا النظام تماشيا مع التطورات الحاصلة على مستوى الساحتين الوظيفية و الدولية إلا أنها بقيت متواضعة و لا ترفق إلى المستوى المطلوب.

الفصل الثاني:

العولمة المالية

مقدمة الفصل:

تعتبر ظاهرة العولمة وما تضمنته من تحرير المبادلات التجارية و المالية من كافة القيود المفروضة عليها احدى التحديات التي فرضت نفسها بقوة في السنوات الماضية على العلاقات الاقتصادية و التجارية الدولية، كما تعد هذه الظاهرة التي سرعان ما جعلت العالم قرية كونية صغيرة بمثابة اهم التحديات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة ولقد كان من شان تزايد الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الاخيرة وذيوع الكتابات المعنية بدراساتها، ولقد تعددت و تنوعت التعريفات التي قدمت لمفهوم العولمة فراح كل باحث يركز على بعد معين من بين الابعاد المختلفة لهذه الظاهرة، بسبب اهتمامات العلمية او العملية، كما راحت هذه التعريفات المتباينة تطبع على التوجهات الفكرية و الايديولوجية ولواضعيها أو تبعا للمصالح المادية و المعنوية للدول التي ينتمي إليها واضعو هده التعريفات ومدى تأثر تلك المصالح بظاهرة العولمة سلبا أو إيجابا

ومن هنا تبدو العلاقة وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي وتتضح هده العلاقة من خلال الآثار الاقتصادية الكثيرة والمتعددة للعولمة على القطاع المصرفي وكذلك التحديات الجديدة التي فرضتها العولمة المالية

نظرا لانتشار العولمة المالية ومختلف التغيرات التي شهدها النظام المصرفي على نطاق واسع، سوف نركز في هدا الفصل على :

مفهوم العولمة المالية وآثارتها على النظام المصرفي الجزائري

من خلال هدا سنقوم بتقديم خطة الفصل على النحو التالي :

المبحث الأول : العولمة المالية

المطلب الأول : تعريف العولمة المالية

المطلب الثاني : نشأتها وتطورها

المطلب الثالث : خصائصها وجوانبها

المبحث الثاني : عوامل ومؤشرات العولمة المالي

المطلب الأول : أسس العولمة المالية وفوائدها

المطلب الثاني : العوامل المؤدية للعولمة المالية في السوق المالي

المطلب الثالث :مؤشرات العولمة المالية و المخاطر الناجمة عنها

المبحث الأول : ماهية العولمة المالية

تعرف العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على جميع المستويات و يظهر الأدب الاقتصادي تباينا في الآراء حول تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومن اهم التعريفات: [1]

أ/ يعرف كل من هانس بيترمارتين و هارتين و هارلد شومان العولمة على أنها تحول العالم بفصل الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و انخفاض تكاليف النقل و تحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة تشتد فيها وطأة المنافسة و يتسع نطاقا، بحيث تمتد من السوق السلع إلى سوق العمل و رأس المال أيضا.

ب/ كما يعرف الدكتور جلال العظم على أنها: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا إلى نقطة الإنتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج الرأسمالي، و بالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، و نشرها في كل مكان مناسب و ملائم خارج تجمعات المركز الأصلي و الدولة و العولمة بهذا المعنى هي، رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على سطح النمط و مظاهره قد تمت.

ج/ تعريف أوليفية دولغرس: هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه الى محطة تفاعلية الانسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط بين الناس والأماكن ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق.

د/ العولمة هي عملية تدويل العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بحيث لا تعد مقصورة فقط على المستوى المحلي وانما تنسحب الى ماوراء الحدود الاقليمية فتصبح تفاعلات دولية، ومن ثم فالعولمة تشير الى النمو المتزايد للتفاعلات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الدول.

[1] ممدوح محمود منصور، العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003، ص12.

المطلب الأول: تعريف العولمة المالية

اختلفت مفاهيم التي تحدد التعريف الدقيق لظاهرة العولمة المالية بإعتبارها ظاهرة حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير حيث لم تنحصر بعده مختلف جوانبها ومظاهرها وأفاق تطورها ومعالمها المستقبلية ، وسنعرض فيما يلي إلى مجموعة من التعاريف لمصطلح العولمة المالية:

1/ العولمة المالية يعني إندماج النظام المالي المحلي مع المؤسسات والأسواق المالية الدولية، وهذا الإندماج عادة ما يتطلب من الحكومات تحرير القطاع المالي المحلي وحساب رأس المال، الذي يؤدي إلى زيادة حركة رؤوس الأموال، والمشاركة النشيطة من جانب المقرضين والمقترضين المحليين في الأسواق الدولية والإستخدام واسع النطاق للوسطاء الماليين الدوليين.

2/ يعرف البنك الدولي العولمة المالية على أنها إندماج النظم المالية الوطنية أو الإقليمية في الأسواق المالية الدولية. [1]

3/ العولمة المالية تمثل ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الو.م.أ وبريطانيا ما بين (79-82) لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى. [2]

4/ العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وإرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا. [3]

[1] بن الشيخ سهام، التطورات العالمية المصرفي وأثارها على النظام المصرفي الجزائري، ص04.

[2] حسن كريم حمزة، العولمة والنمو الإقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011،ص42-43.

[3] شيماء، عبد الستار حبر الليلية، العولمة والمنظمات الدولية المالية، طبعة الدراسة، 2010، ص40.

5/ أما الاقتصادي ALONSO فيرى بأنها الزيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية. أما الكاتبان AGLIETTA و BRENDER فيقولان بأن العولمة هي نهاية القرن العشرين أي هي الإنفتاح الإجباري، وهي ليست سوى إختيار أحد المتعاملين الفاعلين مثل ما هو مجسد في الوحدة النقدية، فنجد كل واحد مغمور في عالم، والذي لم يختار القواعد يدفع الثمن باهظا لقراره لمن يلعب اللعبة. [1]

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن ظاهرة العولمة المالية تتمحور حول ثلاث أساسيات وهي: [2]

* تحرير القطاع المالي المحلي.
* زيادة حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.
* إندماج النظام المالي المحلي مع الأسواق المالية الدولية

المطلب الثاني: نشأتها وتطورها

1/ نشأتها:

لقد بدأت البذور الأولى لظهور وإنتشار ظاهرة العولمة المالية في الستينات والسبعينات ثم تسارعت واتسعت في الثمانينات بحيث يمكن القول بأن العالم على مشارف التسعينات كان قد أصبح قرية مالية واحدة، وإندمج النشاط المالي في العديد من الدول مع الإقتصاد العالمي، بحيث أصبح بالإمكان الحديث عن دولية النشاط المالي والإندماج في الأسواق المالية. [3]

2/ تطورها:

لقد مرت العولمة المالية في تطورها بعدة مراحل والمتمثلة في كل من: [4]

أولا: مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

حيث استمرت هذه المرحلة من سنة 1960 إلى غاية 1979 ، تميزت هذه المرحلة بما يلي:

* تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.

---

[1] شيماء، عبد الستار حبر الليلية، مرجع سابق،ص49.

[2 2] شيماء، عبد الستار حبر الليلية، مرجع سابق، ص42.

[3] حسن كريم حمزة، مرجع سابق،ص25.

[4] شيماء، عبد الستار حبر الليلية، مرجع سابق،ص24-25.

* سيطرت البنوك على تمويل الإقتصاديات الوطنية.

* ظهور وتوسع أسواق الأورو والدولار إبتداءا من لندن ثم إلى بقية الدول الأوروبية (للإشارة فإن أسواق الأورو والدولار هي أسواق فيما بين البنوك).

* إنهيار نظام بريتن وودز في أوت 1971، حيث تم إنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب، مما مهد لتطبيق نظام أسعار الصرف العائمة أو المرنة وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

* إنهار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية انذاك (الجنيه الإسترليني والدولار) وذلك مع نهاية عشرية الستينات.

* ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

* تم دمج كلا من البيتر و دولارات في الإقتصاد العالمي بعد إرتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت إحتياجاتها من التمويل، فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا مقداره 360 مليار دولار خلال ثماني سنوات (1974-1981) مما زاد في نسبة الإدخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.

* إنتشار البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم والتي منحت العديد من القروض الدولية.

* بداية المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

* ظهور أسواق الأدوات المالية المشتقة كالمستقبليات والاختيارات على العملاء وأسعار الفائدة.

* إرتفاع العجز في موازين المدفوعات للدول المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة.

ثانيا: مرحلة التحرير المالي: [1]

إمتدت هذه المرحلة من سنة (1980-1985) وامتازت ب:

* المرور إلى مالية السوق أو إقتصاد السوق المالية على غرار إقتصاد السوق وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية ببعضها البعض وتحرير القطاع المالي.

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص176.

* تسهيل حرية حركة رؤوس الأموال من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لذا إعتبرت الخطوة الأولى لعملية إنتشار واسعة للتحرير المالي والنقدي على المستوى المالي.

* التوسع الكبير في أسواق السندات، وإرتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الشيئ الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجز في ميزانيتها عن طريق إصدار و تسويق تلك الأدوات المالية والأسواق المالية العالمية، لاسيما سندات الخزينة.

* توسيع وتعميق الايداعات المالية بصفة عامة والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي، وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة بصفة خاصة.

* توسع صناديق المعاشات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار وهي صناديق تتوفر على أموال ضخمة، هدفها الأساسي هو تعظيم ايراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

ثالثا: مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:

جاءت هذه المرحلة في 1986 إلى غاية الان حيث كان فيها:

* تحرير أسواق الأسهم، وقد كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراءات الاصلاحات البريطانية المعروفة باسم (BIG BONG) وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك بتحرير أسواق أسهمها مما سمح بربطها مع بعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات.

* ضم العديد من الأسواق الناشئة إبتداءا من أوائل التسعينات وربطها بالأسواق المالية العالمية بشبكات الاتصال وتسجيل أدوات مالية أجنبية فيها، الشيئ الذي زاد من تدفق رؤوس أموال نحوها. [1]

* الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي تسببت في إفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية، لاسيما في الولايات المتحدة.

* زيادة الارتباط بين الأسواق المالية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وهذا باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية.

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سابق، ص176.

* زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

* تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

* توسع التمويل المباشر (اللجوء إلى الأسواق المالية) وتغطية الدين العام بواسطة المالية حتى من طرف دول ومناطق خارج دول منظمة التعاون والتنمية (O C D E) .

المطلب الثالث: خصائصها ومظاهرها

أولا: خصائص العولمة المالية:

إن المتتبع للمفاهيم والتعريفات السابقة الذكر للعولمة، يستنتج أن للعولمة جملة من الخصائص نميزها عن غيرها من المفاهيم أهمها: [1]

أ/ سيادة اليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة اليات السوق وإرتباطها إرتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وثورة الاتصال والمواصلات من أجل إكتساب قدرات تنافسية وتعميقها لتحقيق أعلى انتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية لأن العالم تحول إلى قرية كونية صغيرة يتغير فيها نمط تقسيم العمل الدولي لينفق وينسجم مع عالمية الانتاج وعالمية الأسواق.

ب/ ديناميكية وحركية ومفهوم العولمة:

إن أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية والديناميكية بدليل احتمال تبادل موازين القوى الاقتصادية القائمة إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول وامتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة ويظهر ذلك جليا من خلال التكتلات الاقليمية في مواجهة عولمة الاقتصاد والدفاع عن المصالح الوطنية، وتتعمق حركية العولمة إذ أنها تسهر كذلك إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

ج/ الاعتماد على الاقتصاد المتبادل:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الإقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 34-46.

إن التحول من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يلبث أن غير ملامح الاقتصاد العالمي، حيث ربطت العلاقات وتشابكت المصالح بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة إكتملت مؤسسات نظام الاقتصاد العالمي الحديث الذي إتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه والياته، مما أدى إلى زيادة وتيرة التبادلات التجارية بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وفي ظل العولمة تم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة. [1]

د/ وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، حيث لم تعد في إمكانية أي دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها هذا المنتج الصناعي وإنما الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، وبالتالي أصبحت قرارات الانتاج و الاستثمارات تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

ه/ تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن هذه السمات الأساسية للعولمة هي الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات والتي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من إستثمارات مباشرة ونقل للتكنولوجيا والخبرات الانتاجية والتسويقية والادارية، وعلى هذا الأساس إن للشركات المتعددة الجنسيات الدور الرائد في التقدم التكنولوجي حيث يعود إليها الفضل في الكثير من الاكتشافات العلمية التي يرجع معظمها إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات.

و/ تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة:

لقد إمتاز عقد التسعينات من القرن العشرين ب: إنهيار الاتحاد السوفياتي، تعاظم نشاط الأسواق المالية، قيام تكتلات إقتصادية كبرى، قيام منظمة التجارة العالمية التي بها إكتمل

[1] شدا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد لاوي، عمان، 2008، ص16.

المثلث الذي تشكل أضلاعه مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي ممثل في كل من (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية). [1]

وتأسيسا على ما سبق ذكره فان للعولمة خصائص أكثر إيجازا ممثلة في النقاط التالية:

* تلعب العولمة المالية دورا أساسيا في درجة تبعية الدول المتخلفة للدول المتقدمة من خلال المديونية الخارجية، إذ أصبحت تلك الديون أدوات مالية تتداولها البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

* في ظل العولمة المالية ظهرت التكتلات المالية العالمية لتسيطر على مصادر التمويل وتوجهها الوجهة التي تخدم مصالح الدول الكبرى، أي أن العولمة المالية تؤثر على توزيع الادخار العالمي وتوظيفاته في عالم وحيد القطب.

* تسمح العولمة للمضاربين بتحقيق أرباح سريعة وكبيرة عبر المضاربة.

* إستخدام عقود الخيارات والمشتقات المالية على العملات وأسعار الفائدة من أجل تغطية وحماية من الأزمات.

* ظهور وتوسع أسواق الأورو و الدولار، بدءا من لندن إلى بقية الدول الأوروبية.

* إدماج البتر والدولار في الاقتصاد العالمي، بعد إرتفاع أسعار البترول وتجمع مبالغ ضخمة لدى الدول المصدرة للبترول فاقت إحتياجاتها من التمويل، مما زاد في نسبة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة.

* حرية حركة رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون قيد والتي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثماراتها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية.

* تسمح للدول النامية بالحصول على مصادر تمويل من الأسواق المالية الدولية لتغطية العجز الحاصل في المدخرات المحلية، وهذا ما يسمح لها بزيادة إستثمارتها الأجنبية المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية لتفادي المخاطر الناجمة عن التمويل بواسطة القروض.

* الحصول على الأموال بتكاليف منخفظة لوجود المنافسة بين الممولين.

[1] شدا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص16.

* يمكن الحد من هروب الأموال إلى الخارج بتحديث النظام المصرفي المالي وتوفير المناخ المناسب للقطاع الخاص الوطني.

* تساعد الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا والخبرة في الادارة والتسيير.

ثانيا: مظاهر العولمة المالية :

للعولمة المالية عدة نظام تتمثل في كل من: [1]

1/ عولمة أسواق رأس المال

بدأ التوسع في أسواق رأس المال فعليا في أواخر الستينات، وتزايد بسرعة في السبعينات والثمانينات ليصل إلى أبعاد كبيرة في التسعينات.

فارتفاع حجم التداول ليس بسبب تزايد التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما نتيجة للأنشطة الجديدة التي أدخلت على المضاربة في أسواق العملات والأسهم في الآونة الأخيرة.

كما أن الزيادات الكبيرة في تدفقات رؤوس الأموال ترجع أساسا إلى الزيادة السريعة في استثمارات محفظة الأوراق المالية لأغراض المضاربة، التي سرعان ما تجاوزت الاستثمارات المباشرة الصناعية والتجارية، مما ساهم في انفصال المجال المالي عن الانتاجي والتجاري.

2/ ظهور أدوات مالية جديدة:

تكرست العولمة المالية بنمو التعامل بالأدوات المالية الجديدة مثل عقود الخيارات (cptions)، وعقود المبادلات (swaps)، والمستقبليات (futures) بالاضافة إلى الأدوات المالية التقليدية التي تتداول في الأسواق المالية وهي كلا من الأسهم والسندات.

3/ التقدم التكنولوجي:

يظهر هذا العامل من خلال الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتيحها التقدم التقني الهائل الذي يشهده العالم اليوم في ربط الأسواق المالية العالمية، مما يسمح للمستثمرين بالفعل ورد الفعل على التطورات التي تحدث في هذه الأسواق بصفة حالية

[1] بن الشيخ سهام، التطورات العالمية في ظل العمل المصرفي وأثارها على النظام المصرفي الجزائري، ص05-07.

وفورية، كما سمح التقد التكنولوجي وتطبيقاته في مجال الخدمات البنكية بتنويع الخدمات وتوسيعها بشكل غير مسبوق، وساعد في تطور المعاملات البنكية الالكترونية.

4/ سياسات الانفتاح المالي:

ارتبطت زيادة تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين السوق وآخر بشكل وثيق مع سياسات التحرر المالي الداخلي والخارجي، وقد كان لدور المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الدور البارز في الدفع نحو المزيد من التحرر المالي والمصرفي، خاصة في الاقتصاديات الانتقالية أو المتحولة. [1]

المبحث الثاني: عوامل ومؤشرات العولمة المالية

تعتبر العولمة المالية هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة المالية ومؤشرات الاستدلال عليها وكذا العوامل المساعدة على تطورها لتنتهي إلى إيجابياتها.

المطلب الأول: أسس العولمة المالية وفوائدها

أولا: أسس العولمة المالية:

يبدو أن العولمة المالية قد سيطرت على جل العالم والأسواق المالية بشكل خاص وأحكمت قبضتها عليها، وهذا مايدل على أن لها ركائز وأسس والتي سنحاول إبرازها فيما يلي: [2]

1/ عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال:

الشرط الأساسي والضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أما تدفق رؤوس الأموال، وإنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين هما:

[1] عبد القادر بريش، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل إتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية اتفاقية GAT ملتقى،ص25.

[2] chislain paradis, globisation financière, pesjardis,université d'ottaion p3 , mars 2000.

* المستوى الداخلي: ويعني إمكانية الانتقال من السوق المالي قصير الأجل إلى السوق المالي طويل الأجل، من البنوك التجارية إلى بنوك الأعمال، من خدمات التأمين إلى الخدمات البنكية، ومن أسواق الصرف إلى الأسواق المالية، وتجدر الاشارة أن الحركة القوية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التوصل إلى إلغاء بعض التمييزات التقليدية التي كانت تفصل البنوك التجارية، وبنوك الأعمال في بريطانيا تم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسرة، كما سمح لغير المقيمين بأن يكونوا مساعدي الرؤساء في الاصدارات.

* المستوى الخارجي: ويعني فتح الأسواق المالية الوطنية أمام المتعاملين الأجانب بحيث يتسنى للمتعاملين الأجانب شراء جزء من الأصول المالية الكبرى الشركات الوطنية، بالاظافة للأصول المالية الحكومية.

2/ تقليص دور الوساطة في التمويل:

وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشر لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، ونقصد بالتمويل المباشر، اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية من (أسهم وسندات) دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر) فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والوسطاء الماليين الاخرين.

3/ إزالة القيود التنظيمية:

تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات والتي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية، فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ مالية من الحساب للأجل بشرط الابقاء على رصيد أدنى، كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشرة من الحساب الجاري (comptes à vue) إلى حساب لأجل (comptes à terme) [1]

[1] Ibid ,p3

ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار الصرف العملات مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجذب تلك المخاطر

ثانيا: فوائد العولمة المالية

من الفوائد التي تمنحها العولمة المالية نذكر منها مايلي: [1]

1/ تسمح بتقليص العجز بالميزان الخارجي ولو بصفة مؤقتة

2 / تقليل الفوارق بين النظم المالية المحلية و النظام المالي العالمي

3/ بالنسبة للدول ذات الفائض في موازينها الخارجية فإن لها فرصة أكبر في ظل العولمة المالية للاستثمار مداخيلها و تسيير أموالها بصفة دائمة و عقلانية على مدار السنة

4/ إمكانية توزيع الأصول الدولية مما يسمح بظهور المنافسة بين مختلف الدول و المنظمات المصرفية.

5/ التشجيع على تطوير النظام المصرفي و توسيع الشبكة المصرفية العالمية و بالتالي تؤدي

إلى سرعة المبادلات الاقتصادية التجارية

6/ التنويع في موارد التمويل و التقليل من مخاطر الأزمات الإنمائية

7/ إقامة فرص أكبر لاختيار بالنسبة للمقلصين و المستثمرين

لكنه على الرغم ما تتيحه العولمة المالية إلا ان البلدان التي تتميز بمرحلة انتقالية أو في طور النمو لن تحصل لها الفائدة الكبيرة بسبب نظمها البنكية المغلقة التي لا تتماشى و تطور الحاصلة في الاسواق المالية العالمية: [2]

[1] علي بن ساحة، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدهاجه في الإقتصاد العالمي، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007،ص60.

[2] عبد اللطيف مصطفي سليمان بلعور، تحديات العولمة للمصارف وإستراتيجيات مواجهتما، ص251-252.

المطلب الثاني: العوامل المؤدية للعولمة العولمة المالية في السوق المالي

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغدية رخم العولمة المالية التي أبدات في العصور قرابة ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها. [1]

1/تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان النمو الذي حققه رأس مال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في الاصول المالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي تعيش على توظيرأس المال لا على استثمار على الصعيد العالمي، لعب رأس مال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من د مالية (قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة.

ولقد إرتبط هذا النمو للرأسمالية أيضا بظهور (الإقتصاد الرمزي) وهو إقتصاد تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية أي: الأسهم و السن

دات و غيرها من الأوراق المالية.

2/ عجز الأسواق الوطنية على إستعاب الفوائض المالية:

حدثت موجة عارمة تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات و الفوائض المالية التي أضافت الأسواق الوطنية عن استيعابها فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل و معدلات ذات عائد أكبر.

3/ ظهور الابتكارات المالية:

ارتبطت العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين فإن جانب الأدوات التقليدية المتداولة (أسهم و سندات)، أصبح هناك

[1] شدا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربي لرأس المال، ص20-25.

العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية و تشمل: المبادلات، المستقبليات، السقف و القاعدة، الخيارات و كل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و قد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين هما: [1]

أ/ الإضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي نحو تعويم أسعار الصرف العملات و أسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

ب/ المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الجديدة من أجل تجزئة المخاطر و تحسين السيولة.

4/ التقدم التكنولوجي:

ساهم هذا العنصر في مجالات الإتصالات و المعلومات مساهمة فعالة في دمج و تكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر و في زيادة الروابط بين مختلف الاسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

5/ التحرير المالي المحلي و الدولي:

لقد ارتبطت المتدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي المحلي و الدولي، و قد زادت معدلات النمو للتدفقات و سرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين و غير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية و استخدامها بحرية في إتمام المعاملات التجارية و الرأسمالية.

6/ إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدوث تغيرات كثيرة في الصناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين و على وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية مما أدى إلى:

[1] خرفي مباركة، مرجع سابق، ص53.

* توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي و الدولي

* دخول المؤسسات المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (1980- 1995) إنخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%

*من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها. [1]

المطلب الثالث: مؤشرات العولمة المالية و المخاطر الناجمة عنها

أولا: مؤشرات العولمة المالية:

إن العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل و ترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من أخدت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية و يمكن الاستدلال على العولمة المالية بالمؤشرين هما:[2]

المؤشر الأول: يقصد به تطور حجم المعاملات عبر الحدود من الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996، والى ما يزيد عن 200% في فرنسا و ايطاليا و كندا في نفس العام. [3]

المؤشر الثاني: الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200

[1] خرفي مباركة، مرجع سابق، ص53.

[2] خرفي مباركة، مرجع سابق، ص55.

[3] رمزي زكي، العولمة المالية، ص80-81.

مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات الى حوالي 1,2 تريليون دولار أمريكي سنة 1995، و هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس السنة.

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال و يقصد بذلك إلغاء الخطر على المعاملات على حساب رأس المال، و الحسابات المالية لميزان المدفوعات و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخصية و تحرير حساب رأس المال، و من ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات. [1]

ثانيا: المخاطر الناجمة عن العولمة المالية:

تتجلى مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية: [2]

* مخاطر التعرض للاقتصاديات الوطنية لصدمات خارجية و ما يترتب عنها من أزمات مالية و هذا راجع إلى تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل

* مخاطر حركة انتقال الصدمات الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية (فإذا حدثت موجة انتعاشية أو انكماشية في الولايات المتحدة مثلا فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الأخرى أو النامية)

* إضعاف السيادة الوطنية في مجال رسم السياسة المالية و النقدية بكل استقلالية

* عندما يقوم بلد ما بتحرير نظامه المالي، فانه يصبح عرضة لمخاطر المضاربات المالية غير المنضبطة التي تمارس من قبل المستثمرين المحليين و الأجانب على حد سواء

* تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك

* مخاطر هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات و تزايد التبعية الاقتصادية للدول النامية

* مخاطر التعرض للازمات المالية و المصرفية و سرعة التأثر بالازمات الخارجية

[1] صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، الجزائر، العدد 02 جوان 2003، ص216.

[2] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص26.

* إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية

* مخاطر الانتقال من اقتصاد قائم على الهوية الاقتصادية الوطنية الى اقتصاد قائم على الاهوية

انتهاك مصالح البلدان النامية و تهميش مصالح الجماهير الواسعة لمصلحة فئة أو فئات مصالحها الاقتصادية مرتبطة بهذه الشركات و بزيادة استثمارات و نقود هذه الشركات تصبح هناك سيطرة واضحة على الآلة الإنتاجية في البلد النامي أو تحكما كبيرا بهذه الآلة

* زوال القيم و المبادئ الأخلاقية و ذلك بتفشي ثقافة الغرب. [1]

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص62-63-64.

الفصل الثالث:

علاقة العولمة المالية بالتطورات في النظام المصرفي الجزائري

مقدمة الفصل:

في ظل التغيرات والتطورات والظواهر الخاصة بالعولمة المالية تؤثر على القطاع المالي، إذا يعتبر النظام المصرفي أهم فرع للقطاع المالي في الأسواق المالية في أي دولة من دول العالم.

وأصبحت مهمة القائمين على هذه الأنظمة الاستفادة من الآثار الإيجابية ومواجهة الآثار السلبية وأن هناك الكثير من المزايا والمكاسب التي تحققت لتلك التطورات مما جعلها تراجع أنظمتها الداخلية المخاطر سواء بالإدماج والتكتل أو التقيد بالمعايير الدولية خاصة فيها يتعلق بكفاية رأس المال أو بالاحتفاظ ضد المخاطر المختلفة.

كما يمكن للأنظمة الداخلية التعامل بالمشتقات المالية، من خلال ما سبق ذكره يمكننا التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: نمو وتوسع ظاهرة العولمة المالية.

- المطلب الأول: دور حركة رؤوس الأموال في انتشار الظاهرة.
- المطلب الثاني: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة.
- المطلب الثالث: ظهور أدوات مالية جديدة.

المبحث الثاني: التطورات في النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة المالية.

- المطلب الأول: دواعي الإصلاحات المالية والنقدية في النظام المصرفي الجزائري.
- المطلب الثاني: تطور التحديات المصرفية وحجم الاستثمارات الأجنبية.
- المطلب الثالث: أفاق تطور ظاهرة العولمة المالية وتأثيرها على النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: نمو وتوسع ظاهرة العولمة المالية.

كما تذكرنا سابقا بأن العولمة المالية هي عبارة عن عولمة تقرير مالي، إذا يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأجير من القرن العشرين. وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كالسياسات الاقتصادية العامة وكذلك موجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي التي تشهدها غالبية الدول،ويشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات، وقطاع التأمين والمصارف، وتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير البورصات.

وفي ظل التوجه العالمي نحو تحرير الخدمات المالية وقعت نحو 132 دولة على الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) وقد كانت هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات التي واجهت صعوبات بالغة في التوصل إليها، قبل قيام منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 بسبب الاختلافات في وجهات النظر بين الدول المتقدمة والدول النامية بل وحتى بين الدول المتقدمة مع بعضها البعض. [1]

- تشمل عملية التحرير المالي ستة محاور هي:

1 -إزالة القيود على سعر الفائدة: أي تترك لقوى العرض والطلب.

2 -تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المطلوبة من البنوك.

3 -تخفيض التدخل الحكومي في قرارات الإقراض التي تتخذها المصارف.

4 -خصخصة بنوك القطاع العام، بهدف زيادة فعالية دورها الاقتصادي.

5 -السماح بمنافسة البنوك الأجنبية للبنوك المحلية، وحرية دخولها للبلد.

6 -تسهيل وتشجيع التدفقات الرأسمالية الداخلة للبلد.

إن أهم معالم العولمة المالية والتحرير المالي بتدفق الأموال للبلدان المختلفة بحرية وبدون قيود، وذلك على أساس الأموال التي ستوجه بالضرورة نحو البلدان ذات

[1] **شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، طبعة 2008، دار مجد لاوي، عمان، ص27.**

البيئات الاستثمارية الفعالة، والتي تحتوي على المشاريع الأكثر عائدا لأصحاب هذه الأموال.[1]

المطلب الأول: دور حركة رؤوس الأموال في انتشار الظاهرة:

أساس عملية التحرير المالي التي تقوم عليها عولمة الأسواق المالية، هو تحرير حساب رأس المال، والمقصود بذلك هو إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس والحسابات المالية لميزان المدفوعات

والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف إشكال رأس المال مثل الديون الأسهم (أسهم المحافظ المالية)والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية وعليه فإن تحرير حساب رأس المال (قابلية حساب رأس المال للتحويل) ترتبط كذالك بإلغاء القيود علي المعاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

- تشمل حركة رأس المال من وإلي أي بلد ، حركة رؤوس الأموال من وإلي الدولة وللقطاع الخاص، إلا أن عملية تحرير حركة رؤوس الأموال تتعلق بحركة القطاع الخاص المقيم والأجنبي في تحريك رؤوس الأموال خارج البلد وداخلها، وإن كان هذا لا يعني انعدام الضوابط علي هذه الحركة، حيث ثمة دائما وفي أي بلد إجراءات وقيود تنظم هذه الحركة. فيمكن أن تكون علي نطاق واسع وتشمل كافة المعاملات المرتبطة بحساب رأس المال، وقد تكون جزئية تقتصر علي تحرير بعض المكونات حساب رأس المال و الاحتفاظ بقيود علي بعضها الآخر وتتخلص أهم المعاملات في حساب رؤوس الأموال فيما يلي :[2]

1) المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: وتشمل التحرير من القيود المفروضة علي الاستثمار المباشر الوارد للداخل، أو المنحة للخارج، أو علي نصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

[1] **خرفي مباركة، المصاريف الإسلامية وإستراتيجيات التنافس في ظل المتغيرات العولمة المالية، تخصص مالية مؤسسة، مذكرة ما ستر، 2011، ص99.**

[2] **شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص31**

2) المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية : (الأسهم والسندات)

وتشمل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع أو الإصدارات التي تتم بواسطة مقيمين (تدفقات إلي الداخل) أو علي المبيعات أو عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون(تدفقات إلي الخارج)

3) المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية : أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

4) المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي : إلي جانب كذالك الضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أي (الائتمان الممنوع للمقيمين من جانب غير المقيمين) أو علي التدفقات للخارج (الائتمان الممنوع من المقيمين لغير المقيمين)

5) المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية : والتي تشمل الودائع غير المقيمة و افتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلي الخارج) وعلي القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلي الخارج)

6) المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية : وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا ،أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون .

- إن دور حركة رؤوس الأموال الدائمة الباحثة دائما عن الربح علي الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة فأصبح من الضروري البحث عن منافذ أخر ى لاستثمارها ، فراحت تبحث عن فرص استثمارية علي الصعيد الدولي لتذر مردودا أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال . [1]

[1] **شذا جمال الخطيب، مرجع سابق، ص34**

المطلب الثاني: تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة (التجارة الإلكترونية)

- يعرف سامي أحمد مراد التكنولوجيا المعرفية بأنها رصيد المعرفة الذي يسمع بإدخال آلات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة، وعلي ذلك يضم مصطلح التكنولوجيا في العمل المصرفي مجالين :

- الأول هو التكنولوجيا الثقيلة وتشمل الآلات والمعدات المصرفية (مثل آلات عد النقدية)
الثاني هو التكنولوجيا الحقيقة وتشمل الدراية والإدارة والمعلومات والتسويق المصرفي [1]

- أي أن التكنولوجيا التي تطبق في العمل المصرفي تتعلق بها يستخدم في إنتاج الخدمة المصرفية سواء كانت أدوات وآلات تسهل وصول الخدمة للعميل، أو إجراءات وأساليب تحتاج إلي معرفة ودراية من طرف المستخدمين في البنك.

فقد أصبحت التكنولوجيا المعلومات و الاتصال تؤدي دورا هاما في مستقبل اقتصاديات الدول وتؤثر علي الأسواق المالية حتى أصبح من الصعب علي أي دولة أن تضع قيودا علي معاملاتها، وأصبح علي الجميع أن يعانوا حتى تكون بمقدورهم تحقيق النسب المطلوبة للنمو.

- فقد أثرت تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في الاقتصاد إن ربطت إنتاجية بمقدار التقدم الذي يحدث فيها، وبتعاظم دورها شكلت تحديا للمصارف من خلال:[2]

- التأثير علي وضع القيود والجو اجز و إجراءات الحماية .
- التأثير علي هوامش الأرباح.
- رفع درجة التنافسية في عمل المصارف .
- التأثير علي نوع الخدمات وطرق تقديمها .

- من خلال التعامل المصرفي عبر الانترنت سيؤدي إلى تحقيق مايلي :

- تخفيض هائل في تكلفة العمليات المصرفية .
- زيادة التحديات المرتبطة بالأمن والحماية وسرية المعاملات .

---

[1] **بن شيخ سهام، التطورات العالمية في العمل المصرفي وأثارها على النظام المصرفي الجزائري، تخصص مالي مؤسسة مذكرة ما ستر، 2010، ص37.**

[2] **محمد حسن المصطوف، دور المصارف العربية في تطوير مناهج الاستثمار للوطن العربي، ملتقي، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003، ص8.**

- تسهيل التعامل وتقديم خدمات متنوعة .

- وسائل الدفع الإلكترونية : تطورت وسائل الدفع الإلكتروني خاصة منذ انتشار عمليات التجارة الإلكترونية وتطوراتها علي الصعيد العالمي ، والمتمثلة في أهم الوسائل التالية [1]

1) النقود الإلكترونية (ELECTRONIC MONLY) : هي عبارة عن نقود غير ملموسة نأخذ الصورة وحدات إلكترونية وتخزن علي القرص الصلب لجهاز الحاسوب الآلي في مكان يسمى المحفظة الإلكترونية ، ويمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام التعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الإلكترونية .

2) الشيك الإلكتروني (ELECTRONIC CHEK) : هو بديل رقمي للشيك الورقي ، فهو التزام قانوني بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد لصالح فرد أو جهة معينة ، و الشيك الإلكتروني يحتوي علي نفس المعلومات التي يحملها الشيك التقليدي مثل: المبلغ و التاريخ و المستفيد و الساحب و المسحوب عليه إلا أنه يكتب بواسطة أداة إلكترونية مثل : الحاسوب ويتم الاستفادة منه مثل الشيك الورقي .

3) البطاقات البنكية (BANKINY CARDS) : ظهرت البطاقات البنكية أو ما عرفت ببطاقات المعاملات المالية في نهاية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية ، و امتازت هذه البطاقات بالتنوع و التعدد في تقديم الخدمات البنكية ، حيث تنقسم إلي نوعان :

- بطاقات ائتمانية : يتم إصدارها من البنك

- بطاقات غير ائتمانية :يتم إصدارها من مؤسسات بنكية وهي خدمية

4) البطاقة الذكية: (Smart card) هي بطاقة بلاستيكية تحتوي على معالج صغير جدا وتقسيم في تخزين النقود لشراء السلم والخدمات عبر الانترانت، أو في نقاط البيع التقليدية بشرط وجود قارئ إلكتروني مناسب للبطاقة، وتحتوي البطاقة على مقدار مدد القيمة سلفا من النقد الرقمي يتناقص مع الاستخدام في عمليات الشراء المختلفة.

[1] **بن شيح سهام، مرجع سابق،ص39-40.**

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة يطلق عليها بالتجارة الإلكترونية كلا المصطلحين نفسه فالتجارة الإلكترونية تتسم ببعض الخصائص وهي: [1]

- الالتقاء بين طرفي التجارة يكون عن بعد، حيث تنعدم العلاقة المباشرة بينها لأن الالتقاء يتم من خلال شبكة الاتصال.

- الاعتماد على ركائز إلكترونية في تنفيذ المعاملات، حيث أن كافة العمليات تتم بين طرف المعاملة إلكترونية، دون أي وثائق ورقية متبادلة في أجزاء المعاملات.

- التفاعل المتوازي في أن واحد بين أطراف المعاملات، حيث يمكن أن يجتمع عدد كبير من المشاركين في آن واحد أو إرسال شخص واحد نفس الرسالة أو الإعلان أو الطلب إلى عدة مستقبلين في أن واحد.

- إمكانية تنفيذ كل مكونات العملية التجارية، بما فيها تسليم السلع الغير مادية على الشبكة عكس وسائل الاتصال الأخرى التي تعجز عن القيام بالتسليم.

- الإمكانية التأثير المباشر على أنظمة الحسابات بالشركة من خلال ما يسمى التبادل الإلكتروني للبيانات والوثائق، مما يحقق انساب البيانات والمعلومات بين الجهات المشتركة في عملية التجارية دون تدخل بشري وبأقل تكلفة.

من خلال ما ذكرنا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد ينجم عنها بعض المزايا والمخاطر تتجلى في: [2]

أولا: المزايا: تحقق تكنولوجيا في هذا المجال مزايا عديدة سواء للبنوك أو للعملاء نذكر منها ما يلي:

- أن استخدام تكنولوجيا الانترنت يخفض من التكاليف الكبير التي يتحملها البنك للإجراء عملياته المختلفة، ويقلل من حاجته إلى الاستثمار المكلف في إقامة الفروع البنكية.

- زيارة كفاءة أداة البنوك وتحسين مستوى الخدمة.

---

[1] **رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999،ص17.**

[2] **بن شيح سهام، مرجع سابق،40-41.**

- توفير الوقت والجهد للعميل ولموظفي البنك، فضلا عن توافر الخدمة على مدار اليوم، بما فيها أيام العضلات الرسمية.

- إرسال واستقبال المستندات بسرعة فائقة مما يسهل عمليات التجارة الخارجية.

- زيارة القدرة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية الوطنية مع نظيرتها العالمية وفتح الباب أمام تواجد أكبر للبنوك الوطنية في الأسواق الخارجية.

ثانيا: المخاطر: تتمثل مخاطر التكنولوجيا الحديثة في

- مخاطر التشغيل: ويندرج تحت هذا البند مجموعة من المخاطر مثل: مخاطر العمليات، مخاطر فشل النظم وبرنامج البنكية، مخاطر فقدان الكوادر البشرية الجيدة، مخاطر الاختلاس، مخاطر تبييض الأموال.

- مخاطر السمعة: تنشأ مخاطر السمعة في حالة توفير رأي عام سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير على البنوك الأخرى، نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر لها.

- مخاطر قانونية: وحدث هذه المخاطر نظرا لعدم وضوح التشريعات القانونية المتعلقة بالعمليات المصرفية الإلكترونية، على سبيل المثال عدم توافر قواعد لحماية العملاء في بعض الدول أو غياب المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية.

المطلب الثالث: ظهور أدوات مالية جديدة (المشتقات المالية)

1- هي عقود تشتق قيمتها الأصول المعنية (أي الأصول التي تمثل موضوع العقد) والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الاسم والسندات والسلع والعملات الأجنبية.....الخ

وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسارة اعتماد على أداء الأصل موضوع العقد.[1]

[1] **طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية،(المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة) كلية التجارة، جامعة عين شمس،2001،ص50.**

2- هي ورقة مالية التي تشتق قيمتها السوقية من القيمة السوقية للورقة المالية حقوق مالية مباشرة على أصول حقيقية.[1]

ظهورها وأهميتها:

أنشأت المشتقات المالية في القرن 19 وجاءت نتيجة للتطورات الاقتصادية والمالية في العالم فهي لم تكن مجرد ابتكار لنوع جديد من الأوراق المالية ولقد تزايدت أهمية صناعة المشتقات المالية سواء من ناحية حجم التعامل بهده الأدوات الجديدة أو من ناحية أتساع عدد المشاركين في أسواق التعامل ولقد تسارعت ثورة المشتقات يظهروا ظاهرة عالمية الأسواق وهو ما يعرف بعصر " العولمة " التي نجمت إلى حد كبير من تحرير المشاريع الأسواق المال العالمية وإزالة القيود التي تحد من نشاط المؤسسات المالية وانتقال رؤوس الأموال المستفيدة من ثورة المعلومات والاتصالات العالمية المتطورة فضلا عن تنافس بين المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وما ترتب عليه من تسابق بينها لابتكار أحدث المنتجات وأدوات المالية وطرحها في الأسواق وما صاحبها من عوامل إغراء المستثمرين والمتعاملين للإقبال عليها وكان من هذه الأدوات المشتقات المالية كأدوات صاحب ظهورها تعاظم ظاهرة (تقلب الأسعار الفائدة وأسعار الصرف العملات الأجنبية) كأدوات جديدة غي الأدوات التقليدية السائدة لغرض تسهيل عملية نقل وتوزيع المخاطر وكأدوات للمضاربة والتحوط.

أنواع المشتقات المالية [2]

1/ العقود الأجلية

- هي اتفاق على شراء أو بيع أصل في وقت مستقبلي معين مقابل سعر معين، ويكون عادة بين

مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها من المنشآت ولا تداولها في البورصات.

[1] **حمس كريم حمزة، العولمة والنمو الاقتصادي، طبعة2011، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 119.**

[2] **طارق عبد العال حماد، مرجع سابق،ص65.**

- هي عقود بين البائع والمشتري لشراء أو بيع أحد الأصول في تاريخ لاحق بسعر اليوم المتفق عليه بينما مع الالتزام بالتنفيذ ويتم ذلك في الأسواق اللاحقة وخارج البورصة.

- وهي عقود شخصية يتم التواصل إليها بالتفاوض بين أطراف العقد

- يظل السعر ثابت خلال فترة العقد ويتم دفع المبلغ الإجمالي من المشتري إلى البائع في نهاية مدة العقد.[1]

2- العقود المستقلة

هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في مستقبل بسعر معين ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداولها في البورصات ومن أجل جعل التداول ممكن تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد ونظرا لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا من الطرفين ضمان بأن العقد سوف تحترم

أوجه الاختلاف بين العقود الآجلة والمستقلة

تتكون العقود الآجلة هي عقد خاص بين طرفين

يتكون عقود المستقبلية من عقود يتم تداولها في البورصة.

تتكون عقود الآجلة عقود غير نمطية.

تتكون عقود المستقبلة: عقود نمطية (موحدة قياسيا و قوانينها).

يتكون عقود الآجلة: لها تاريخ تسليم محمد واحد عادة.

تتكون عقود المستقبلية: لها مجموعة من تواريخ التسليم.

تتكون عقود الآجلة: تسوية العقود في نهاية العقد.

تتكون عقود المستقبلية: تتم تسوية العقود يوميا.

[1] **فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، طبيعة 2009، الدار الجامعية،ص300**

ومن أوجه الاختلاف أنه لا يتم تحديد موعد دقيق بالضبط للتسليم في العقود المستقبلية يشار للعقد بشهر التسليم وتحدد البورصة الفترة أثناء الشهر الذي يجب إجراء التسليم فيها وبالنسبة للسلع تكون مدة التسليم هي شهر كله عادة. [1]

3- عقود الجيارات

هو اتفاق يقوم بموجبه نحرر العقد أو البائع بإعطاء مشتري العقد الحق (وليس التزام) في أن يشتري منه أو بيع له شيء ما (سلعة أو أداة مالية) بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة أو في تاريخ معين وهناك نوعين أساسيين من خيارات الشراء، البيع الآجل فخيرات الشراء لأجل يعطي حائزة الحق في شراء الأصل محل العقد في تاريخ معين ومقابل سعر معين أما خيار البيع الأجل فيعطي حائزة الحق في بيع الأصل محل العقد في الميعاد معين ومقابل سعر معين (علاوة) [2]

- ينصب عقد مستقبلي على صفقة شراء والبيع فعلية بين طرفين ولكنها مؤجلة، أما عقد الخيار فينصب على حق شراء أو بيع أصل معين بشروط معينة وعلى هذا فالأول ملزم لطريقة بالتنفيذ على عكس عقد الخيار

- عقود الإيجار تقتصر خسارة المشتري على قيمة المكافأة المدفوعة بينما في العقود المستقبلية قد تمتد الخسارة لتشمل القيمة الكلية أو الإجمالية للعقد.

ومن هنا نلاحظ أن خيار الشراء والبيع الأجل يعطي حائزة الحق في فعل شيء معين ولكن لا يتعين عليه بالضرورة أن يمارس هذا الحق وهذا هو الفارق الأساسي بين عقود الخيارات كمن الناحية

- حيث يكون الحائز مازما بشراء أو بيع الأصل الموضوع العقد أو العمليات الآجلة لاحظ أيضا أنه بينما لا يكلف الدخول في آجل أو مستقبلي شيئا فإنه توجد تكلفة للدخول في عقد الخيارات الشراء البيع الآجلة وهي العلاوة

* العلاوة: هي سعر المدفوع للحصول على حق الاختيار وتسمى سعر الخيار.

[1] **طارق عبد العال حماد، مرجع سابق،ص72.**

[2] **فريد النجار، مرجع سابق، ص46.**

4- عقود المبادلات.

هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة مستقبلة وترتبط التدفقات وترتبط التدفقات النقدية التي يدخل فيها أطراف العقد عادة بأداة دين أو بقية عملان أجنبية [1]

وهناك نوعان أكبر شيوعا للمبادلات هما مبادلات الفائدة ومبادلات العملة.

* مبادلات الفائدة

يوافق أحد طرفي المعاملة على أن يدفع للطرق الآخر فائدة بسعر ثابث على أصل دين وهمي واعتباري (أي مبلغ يستخدم كأساس لحساب الفائدة ولكنه لا يستخدم كأصل للمبادلة) ودلك لعدد من السنوات وفي المقابل يحصل من الطرف الأخر على فائدة بسعر معوم على نفس أصل الدين الوهمي لنفس الفترة الزمنية.

* مبادلة العملة

فإن أحد الطرفين يوافق على دفع فائدة على مبلغ أصل دين بعملة ما وفي المقابل يحصل على مبلغ أصل الدين بعملة أخرى

ولا يتم تبادل مبالغ أصل الدين عادة في مبادلة الفائدة أما في مبادلة العملة فيتم تبادل مبالغ أصل الدين عادة في بداية ونهاية عمر المبادلة وبالنسبة للطرق الذي يدفع الفائدة بالعملة الأجنبية يتم استلام أصل الذين الأجنبي ودفع أصل الذين المحلي في بداية عمر المبادلة وفي نهاية المبادلة يتم دفع أصل دين أجنبي واستلام أصل الدين المحلي [2]

المتعاملون في عقود المشتقات المالية (المتاجرين)

إن المشتقات تعد ابتكارات ناجحة جدا في أسواق المال وتمكن تصنيف المتعاملين أو المتاجرين في المشتقات إلى:

1- المتحوطون

[1] **طارق عبد العال حماد، مرجع سابق،ص70.**

[2] **فريد النجار، مرجع سابق، ص55.**

ويكون ممارسوا التحوط في وضع يوجهون فيه مخاطرة مرتبطة بسعر أصل ما وهم يستخدمون المشتقات للإقلال من المخاطر أو القضاء عليها والمشتقات تسمح لهم بتحسين درجة التأكيد ولكنها لا تضمن تحسين النتائج المتحوطون يريدون أن يتفادوا التعرض للتقلبات والتحركات السعرية الخاصة بأصل معين [1]

2- المضاربون

يراهنون على تحركات الأسعار المستقبلية لذلك يستخدمون المشتقات لمحاولة تحقيق الكسب

3- المراجحون

يدخلون عندما يكون هناك فرق الأصل معين بين سوقين أو أكثر وذلك بشراء من السوق منخفض السعر والبيع في نفس الوقت في السوق مرتفع السعر وبالتالي يحققون ربح عديم المخاطرة [2]

التأثيرات والمخاطرة المشتقات المالية

1- مخاطر المشتقات المالية

أ/ مخاطر السوقية

ترتبط هذه المخاطر بشكل عريض بالخسائر الاقتصادية الراجعة لحدوث تغيرات غير المواتية في القيمة العادية للأداء المشتقة وتشمل المخاطرة ذات الصلة ما يلي: [3]

* مخاطر السعر

تتصل المخاطر السعرية بالتغيرات الحادثة في مستوى الأسعار نتيجة لحدوث تغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو عوامل أخرى متصلة بالتقلب السوقي في المعدل أو المؤشر أو السعر الذي ترتكز عليه الأداة المشتقة

* مخاطر الأساس

---

[1] **فريد النجار، مرجع سابق، ص60.**

[2] **محمد مطر فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، جامعة بترا، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى2005، عمان، ص30.**

[3] **طارق عبد العال، مرجع سابق، ص101.**

فتتعلق بالتأثير المختلف لقوى السوق على أداة أو قيمة أذاتية متميزة تبين أو أكثر مستخدمتين في صورة مدمجة.

* مخاطر السيولة

فترتبط بالتغيرات في القدرة على بيع أو التصرف في الأداة المشتقة أو تصفية المركز ومن ثم التأثير علي قيمتها وربما يعود ذلك إلى عدم وجود عقود كافية أو أطراف مقابلة راغبة في الدخول في العقد محل المنشأة. (التهميش1)

ب/ المخاطر القانونية

ترتبط هذه المخاطرة بالخسارة الراجعة قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو المقابل له وفق لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة مثل هذه المخاطر يمكن أن تنشأ مثلا من عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب تصفية للعقد في حالة الإفلاس أو وجود القوانين تخطر على المنشآت الاستثمارية في الأنواع معينة من الأدوات المالية

ج/ المخاطر الرقابية

ترتبط هذه المخاطر بالخسارة الناتجة عن فشل أو غياب ضوابط الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف المشكلات (مثل الخطأ البشري الغش والتزوير) وهو ما يؤدي إلى إعاقة مستخدم المشتقات عن تحقيق أهدافه التشغيلية.

د/مخاطر الائتمانية

تعبر عن المخاطرة المتمثلة في الخسائر الناج مة عن تعثر "الطرف المقابل" في الوفاء بالتزاماته التي تضمنتها عقد المشتقات، وتتمثل هذه الخسائر في تكلفة إقامة عقد جديد محل عقد السابق

وهناك عدد من السياسات والإجراءات التي تمكن المتعاملون في أسواق المشتقات من إدارة هذه المخاطر الائتمانية نذكر منها ما يلي:

أ/ أدوات الرقابة الداخلية التي تتضمن تقدير المخاطر الائتمانية قبل دخول في تعاملات مع الطرف المقابل مع رقابة هذه المخاطر خلال مدة كل تعامل معها [1]

ب/ التوثيق الدقيق للتعاملات مما يقطف من حدة مخاطر الائتمانية وبالتالي يوفر الالتزام القانوني لتنفيذ العقد.

ج/ تقدير الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة والالتزام بحدود معينة لهذه المخاطر.

د/ توفير الضمانات الأزمة التي تدعم الانتماء وتقلل أو تحد من التعرض لمخاطر تعثر أطراف عملية معينة.

المبحث الثاني: التطورات في النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة المالية

من خلال النظر إلى الاقتصاد الجزائري ، نجد اقتصاد هش و تبعه الكبيرة للخارج سواء في تمويل الاستهلاك النهائي للعائلات أو تمويل الاستهلاك الوسيط قصد تمويل الجهاز الإنتاج لتمويل الاقتصاد للبلاد.

انطلاقا من سنة ، استلزام برنامج الإصلاحات الاقتصادية وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي و المالي نتماشى و مبادئ الاقتصاد الحر ، و نص قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 على ضرورة تعديل هذا الجهاز و إعادة النظر في نظام مؤسسات بهدف إقامة قطاع مصرفي و مالي متفرع و متطور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: دواعي الإصلاحات المالية و النقدية في النظام المصرفي الجزائري

تعد الإصلاحات الهيكلية هام جدا في البرنامج التي تعدها الحكومات بما فيها الجهاز المصرفي مما أدى تضييق قانون النقد القرض الذي ذكرنا ، سابقا إلى انتقال الاقتصاد الجزائري من مرحلة الاقتصاد المركزي إلى مرحلة اقتصاد السوق ، و بالرجوع إلى الواقع المصرفي الجزائري ، هناك عدة مبررات تلح بشدة على ضرورة إصلاح الجهاز المصرفي الجزائري ليتأقلم مع العولمة ، نذكر منها[2]:

- للانفتاح المصرفي الجزائري الدولي نحو العالمية و احترام المنافسة المصرفية.
- الارتفاع المستمر لمعدلات الفوائد الدولية ، و التذبذب المستمر في أسعار صرف العملات.
- الضغوط التضخمية على ندرة موارد التمويل.
- تضاؤل الفرق بين المصارف الاستثمارية و المصارف التجارية.

[1] طارق عبد العال، مرجع سابق، ص104.

[2] الطيب ياسين: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، لجامعة الجزائر ، مجلة العدد 03،2005، ص54.

- تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال يتطلب المواكبة و تحقيق تكامل مصرفي.
- زيادة وحدات مصرفية متخصصة و فروع.
- من خلال تطبيق قانون النقد و القرض فإن بعض المبادئ التي سنقوم بالتطرق إليها الآن و هي المبادئ التي قام عليها هذا القانون وهي[1]:

1) **الفصل بين الدائرة النقدية و الحقيقية** : حيث أصبحت قرارات البنك المركزي تتخذ على أساس الأهداف النقدية و ليس على كمي حقيقي.
2) **الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة الخزينة:**وذلك من خلال استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة ، وتقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي إذ يمكنها الحصول على تسبيقات من البنك المركزي في حدود أقصاها 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة المالية السابعة.
3) **الفصل بين دائرة الخزينة و دائرة القرض:** تم إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ، وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.
4) **إنشاء سلطة نقدية مستقلة ووحيدة:**

كانت السلطة النقدية قبل هذا القانون مثبتة في وزارة المالية كانت تلعب دور السلطة النقدية ، و الخزينة كانت تلعب هذا الدور أحيانا عندما تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، البنك جاء هذا القانون ليقوم بإلغاء هذا التعدد و إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة هي ممثلة في مجلس النقد و القرض و الذي يمثل البنك المركزي.

- **مضمون قانون النقد و القرض 90-10:**

لم يظهر الاستقلال الحقيقي للنظام المصرفي إلا بعد إصدار قانون النقد و القرض 90-10 ، الذي وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد ، يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد في السياسة النقدية ، و إرجاع صلاحية السلطات النقدية في تسيير النقد ورسم السياسة النقدية في ظل استقلالية تامة ، ومن أهم ما تضمنه هذا القانون نذكر مايلي:

1 -البنك المركزي: هو مؤسسة وطنية لها شخصية معنوية و استقلالية مالية، يعتبر تاجرا في علاقة مع الغير ، يدعى "بنك الجزائر" ، ولا يخضع للتسجيل في السجل التجاري و لا للأحكام القانونية المتعلقة بالمحاسبة العامة ، مقره مدينة الجزائر و لا يمكن حله أو تصفية إلا بموجب قانون يحدد ذلك.

[1] عزوز علي: قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة ، الملتقى الدولي حول النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 11و12 مارس 2008.

ونتمثل مهام البنك المركزي فيما يلي[1]:

- ينظم البنك المركزي الحركة النقدية، وبوجه و يراقب بكافة الوسائل الملائمة توزع القرض ويسهم على سن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج.
- تستشير الحكومة البنك المركزي في الأمور المالية و النقدية ، كما يمكنه توجيهها لاتخاذ التدابير التي تحسن ميزان المدفوعات ، وأحوال المالية العامة ، و إنما الاقتصاد الوطني.
- يمثل البنك المركز الحكومة في عقد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالدفع و الصرف و المقاصة وتكفل بتنفيذه هذه الاتفاقيات لحساب الدولة التي تحمل مخاطر و نفقات هذه العمليات.
- إصدار النقد و تحديد شكله و حجمه و سائر مواصفاته ، ولا يتم الإصدار إلا يتم بتوفير عناصر تغطية النقد المتمثلة في :
  - سبائك الذهب.
  - العملات الأجنبية حرة التداول.
  - السندات من الخزينة العمومية.
- يجري البنك المركزي جميع العمليات على الذهب و العملات الأجنبية من بيع و شراء ورهن و اقتراض لحساب الخزينة التي تستفيد من الأرباح وتتحمل خسائر هذه العمليات.
- ينظم البنك المركزي عمليات فتح الحسابات الدائمة ، و الضمانات المقبولة للقروض لدى البنوك و المؤسسات المالية.
- يضع البنك المركزي المعايير المتعلقة بنسب الأموال الخاصة و التعهدات ، بنسب السيولة ، نسب الودائع و التوظيف ، و المخاطر بشكل عام ، ويجب على البنوك احترامها.
- يعتبر البنك المركزي مؤسسة مالية ، حيث يمسك عمليات صندوقها و عمليات المصرفية و عمليات التسليف.
- ينشئ البنك المركزي غرفة المقاصة و ينظمها ، وتعود نفقات هذا الغرفة على البنوك و المؤسسات المالية.

2 -مجلس النقد و القرض : يعتبر مجلس النقد و القرض حسب هذا القانون مجلس إدارة البنك المركزي ، كما يلعب دور سلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية و مالية و مصرفية ، ويتشكل هذا المجلس من[2]:

المحافظ: يعين المحافظ لمدة ست سنوات بمرسوم رئاسي ، و هو رئيس مجلس النقد و القرض ، ومهمته إدارة أعمال البنك المركزي.

[1] بن شيخ سهام:مرجع سابق ذكره ص55-56.
[2] بن الشيخ سهام : مرجع سابق ص56.

نواب المحافظ الثلاث: يعينون لمدة 5 سنوات بمرسوم رئاسي ، ويحدد مهام و صلاحيات كل واحد منهم.

ثلاث موظفين سامين: يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة ، حسب كفاءتهم و خبرتهم في الميدان الاقتصادي ، و يتم تعيين ثلاث مستخلفين ليحلوا محلهم عند الضرورة.

3 - **مراقبة البنك المركزي** : يراقب البنك المركزي مراقبان يقترحهما وزير المالية و يتعين بمرسوم رئاسي، حيث يتمتع هذان المراقبان بالكفاءة التي تؤهلهما لتأدية مهمتهما، المتمثلة في مراقبة جميع دوائر البنك المركزي و كافة أعماله، باستثناء القرارات التي يتخذها مجلس النقد و القرض بصفته سلطة نقدية، كما يقومان بتقديم الاقتراحات و الملاحظات الملائمة لمجلس النقد و القرض، يدققان في الحسابات التي يعمل وفقها مراجعو الحسابات، ويمكن لوزير المالية أن يطلب منهما تقارير حول نقاط معينة.

4 - **التنظيم البنكي**: تضمن قانون النقد و القرض بابا حول التنظيم البنكي أهم ما جاء في هذا الباب و هو:

- تتمثل الأعمال المصرفية في تلقي الأموال من الجمهور، منح القروض، وضع وسائل الدفع، تحت تصرف العملاء و إدارة هذه الوسائل.
- الودائع هي تلك الأموال المتلقات من الجمهور و لا تعتبر أموالا متلقاة من الجمهور تلك التي تعود لحساب المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين.
- القرض هو كل عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص أخر، أو يأخذ بموجبه الشخص الأخر التزاما بالتوقيع كضمان الاحتياطي أو الكفالة.
- البنك هو شخص معنوي يقوم بالإعمال المصرفية السابقة الذكر، و المؤسسة المالية هي شخص معنوي يقوم بالإعمال المصرفية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور.

5 **اللجنة المصرفية:** بنص القانون 90-10 على إنشاء لجنة مصرفية مهمتها السهر على مراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية، و معاقبة المخالفين لهذه القوانين وتتألف هذه اللجنة من المحافظين قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا و عضوين كفيئين في الشؤون المصرفية و المالية و المحاسبة يقترحهما وزير المالية.

6 **مركز المخاطر:** هي مصلحة ينظمها ويسيرها مجلس النقد و القرض في البنك المركزي، تتمثل مهمتها في جمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة وسقف القروض الممنوحة و الضمانات المعطاة لكل قرض في جميع البنوك و المؤسسات المالية بالانخراط في مركزية المخاطر.

أهداف قانون النقد و القرض 90-10:

من بين الأهداف التي يسعى قانون النقد و القرض إلى تحقيقها سنذكر منها الأهداف التالية:[1]

1 – وضع حد نهائي للتدخل الإداري في توزيع القروض، وتتم هذه العملية على أساس الجدوى الاقتصادية للمشروع.

2- إنشاء نظام مصرفي عصري و فعال في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان و يرجع دو رها كصندوق للدولة.

3- إرساء قواعد اقتصاد السوق لتطوير عملية تخصيصي الموارد .

4- إعادة تأهيل البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.

5- تشجيع الاستثمار الأجنبي.

6- تنظيف الحالة المالية لمؤسسات القطاع المالية.

7- توضيح المهام الموكلة للبنوك و المؤسسات المالية.

8- إدخال وظائف جديدة للبنوك.

9- حماية الودائع.

المطلب الثاني: تطور الخدمات المصرفية وحجم الاستثمارات الأجنبية

يمكن إجمال التطورات العالمية الحديثة و أثارها على العمل المصرفي كمايلي:[2]

1/ تحرير التعامل في الخدمات المالية و المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية تم إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أوروجواي 1994 متولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول يناير 1995، وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على أهم الجوانب الاتفاقية من خلال التحليل التالي:

1 -الخدمات المصرفية و المالية التي تشملها الاتفاقية: إن من بين الخدمات المصرفية و المالية التي تشملها الاتفاقية مايلي:

1 - [1] الطيب ياسين: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، لجامعة الجزائر ، مجلة العدد 03،2005.، ص55

2 - بن الشيخ سهام : مرجع سابق ص 10.

- قبول الودائع و الأموال بين الأفراد و الجهات.
- الإقراض بكافة إشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية، و لائتمان العقاري و المساهمات و تمويل العمليات التجارية.
- خطابات الضمان و الاعتماد المستندية.
- التجارة لحساب المؤسسات المالية او للغير في السوق الأولية أو غيرها.
- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج و الإصدار الخاص كوكيل وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
- إدارة الأموال، مثل إدارة النقدية و محافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع و حفظ الأمانات.
- خدمات المقاصة و التسوية للأصول المالية ، بما فيها الأوراق المالية و الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض

2 -التحديات المترتبة على تحرير الخدمات المالية بالنسبة لاقتصاديات الدول العربية:

إن التحرير العالمي لقطاع التجارة سيكون له مضاعفات سلبية على الدول العربية عموما بسبب عوامل المنافسة الشديدة و القاسية ، وضعف الموارد المالية و البشرية و التكنولوجية، وفقدان الشبه الكامل لوعي التكتل و إمكانية التأثير السلبي على السياسات الاقتصادية العامة، ومع ذالك فانه إزاء الصف العربي الموحد القائم على نضوج فكرة التنسيق و التعاون الحقيقيين يمكن لهذه الدولة تحقيق عدة مكاسب هامة في المدى المتوسط و الطويل خاصة من ناحية الاستفادة من التطورات في البنيان الاقتصادي و المالي العالمي،و استيعاب التكنولوجيا الحديثة و الاستقطاب الاستثمارات الخارجية، ودخول أسواق التمويل الدولي، ووضع حد لسياسات التمييز و الإجحاف و الاستفادة من نقاط التجارة العالمية، وكل ذلك بشرط مواصلة الدول العربية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، و تعظيم النتائج الايجابية منها و بلورة فرص استثمارية مجرية، وتحديث بنيان الأسواق المالية ولذلك يتعين على الدول العربية غير المنظمة إلى منظمة التجارة العالمية إن تستعد و تسرع في الانضمام إليها حتى تتمكن من الاستفادة من بعض المكاسب التي توفرها الاتفاقية على ضوء تنمية ميزاتها التنافسية في ميادين اقتصادية معينة.

- آثار تحرير الخدمات المالية على العمل المصرفي العربي: يمكن القول أن اتفاقية الجات لها تأثيرات اقتصادية متعددة على مختلف نواحي الأنشطة و خصوصا على العمل المصرفي سواء كانت هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تتمثل أهم التأثيرات فيما يلي:
  - تأثير على أداء الشركات الوطنية سواء كانت قطاع عام أو خاص، والمصارف تساهم بجزء كبير في رؤوس أموال معظم هذه الشركات.

- ضرورة إن يستعيد القطاع المصرفي و يستفيد من تمويل العمليات التجارة الدولية لما سيدر ذلك على المصارف من عائدات مجرية.
- تأثير على العمل المصرفي بشكل مباشر في حالة فتح الأسواق أمام خدمات المصارف الأجنبية بما لديها من خبرات و أساليب إدارية متطورة و قوانين متحررة في إدارة العمل المصرفي، الأمر الذي يحتم على القطاع المصرفي أن يعد نفسه من الآن لهذه المرحلة.

2/ معايير لجنة بازل: [1]

في ظل تأثر الجهاز البنكي بالعولمة و تزايد المنافسة العالمية و المحلية أصبح إي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر، لذا وجب التفكير و البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

1 -التعريف بلجنة بازل المصرفية: تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية للممارسات الرقابية و عملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية 1988 وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، سويسرا وهولندا، السويد، لكسمبورغ، وكانت تعقد اجتماعاتها في مدينة بال في سويسرا وهي مقر بنك التسويات الدولي و ذلك برئاسة " كوك" من بنك انجلترا، وقد عقد محافظ المصارف المركزية لمجموعة العشرة اجتماعاتها في 1987/12/07 في بازل للنضر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة له و الذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة و الممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال و معاييرها و ذلك من البنوك التي تمارس الأعمال الدولية

2 -السمات الرئيسية لتقرير لجنة بازل:

أ - الأهداف الرئيسية لعمل اللجنة و تقريرها : يمكن القول إن اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلى ما يلي:

-المساهمة في تقوية و تعميق و الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي و بالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون.

- وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة ، و بالتالي إزالة الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشان رأس المال المصرفي .

-العمل على إيجاد آليات للتكييف مع التغيرات المصرفية العالمية في مقدمتها العولمة المالية و التي تذيع من التحرير المالي و تحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في

[1] بن الشيخ سهام : مرجع سابق ص11

ذلك التشريعات و اللوائح و المعوقات التي تحد من اتساع و تعميق النشاط المصرفي عبر إنحاء العالم.

-تحسن الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك و تسهيل عملية التداول للمعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ب تصنيف دول العالم : تصنف الاتفاقية دول العالم إلى مجموعتين:
المجموعة الأولى : وهي الدول الكاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و كذلك الدول التي تقوم بعقد ترتيب افتراضية خاصة مع(FMI)، وقد تم تعديل هذا المفهوم خلال جويلية 1994، وذلك باستيعاب إي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا قامت بإعادة جدولة ديونها الخارجية

المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم، وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأولى

3 -التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل:
لعل المتتبع لاتفاقية بازل منذ 1988 وحتى عام 1998 يجد إن هناك العديد من التعديلات التي أجريت ، يمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

تغطية مخاطر السوق و إدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال و قد افترضت لجنة بازل استخدام بعض المؤشرات الكمية و النوعية لكي تستخدمها البنوك، ولعل من أهمها تغطية مخاطر الائتمان لكافة عناصر الأصول ، وتغطية مخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف

- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساند و تحديث طرق القياس
- تعديل تعريف رأس المال للتعديلات الأخيرة .
- تعديلات منهجية وتنظيمية متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية .

3/ التوجه نحو البنوك الشاملة[1]:

1 -التعريف البنوك الشاملة : يمكن تعريفها بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التحويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات ت من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وفتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات ، كما تعمل علي تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لاستند إلي رصيد مصرفي ، بحيث تجمع مابين وظائف البنوك المتخصص ة وبنوك الاستثمار و الأعمال .

[1] سليمان ناصر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية فيظل التغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر ، الطبعة الأولي ، مكتبة الريام، الجزائر 2006، صفحة 51

2 - أعمال البنوك الشاملة : تتمثل أعماله في النواحي التالية:

-تقوم البنوك الشاملة بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة ، كما أنه نطلع بعمليات الصيارفة الاستثمارية في مجال الإصدارات الجديدة للأوراق المالية ، وتقديم خدمات الوساطة المالية .

- الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بشرائها ، كما يقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في المساهمة في الشركات التي يؤسسها ، شراء الأسهم في الشركات قيد الخصخصة و إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة للخصخصة و التقديم شراء سندات الشركات المساهمة وذلك في حالة الخصخصة ، إنشاء شركات الاستثمار و الشركات القابضة ، والصناديق وتأسيس المشروعات العربية المشتركة .

-تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن ، واثر ذلك تطور السوق المالية ، تضخيم القدرات الإنتاجية للشركات وتنويع المحفظة الاقراضية والاستثمارية للمصرف ، و تسيير القروض المصرفية في السوق المالية .

3/ ايجابيات البنوك الشاملة : تتسم البنوك الشاملة بعدة ايجابيات و مزايا أهمها:[1]

- العمل على أساس الحجم الكبير و بالتالي تحقيق الوفيرات في التكاليف.
- التنويع القطاعي لمحفظة القروض والاستثمارات و بالتالي تقليل المخاطر الائتمانية ككل.
- ممارسة الأساليب المعاصرة في إدارة الموجودات و المطلوبات، بما فيها على سبيل المثال إدارة الفجوة، الهامش، الفارق.
- زيادة و توسيع تشكيلة الخدمات المصرفية و المالية المقدمة للعملاء على اختلاف أنواعهم.
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم و بيعها في إطار السياسة الاستثمارية للبنك.
- يمكن البنك الشامل، إذا ما أرادت الدولة تخفيض أسعار الفائدة لقطاع معين، و الحصول على الدعم منها مقابل ذلك التخفيض، وذلك دون الحاجة لوجود مصرف قطاعي متخصص يؤدي هذه المهمة.

[1] بن الشيخ سهام : مرجع سابق ص13

3/ اندماج المؤسسات البنكية:[1]

1 -الاندماج المصرفي: يمكن تعريفه: "اتفاق يؤدي إلى اتخاذ بنكين أو أكثر و ذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذ قدرة أعلى و فعالية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن إن تتحقق قبل إتمام عملية الكيان المصرفي الجديد".

2 -أصبح اتجاه البنوك إلى الاندماج فيها بينها ا والتي تملك بنوك أخرى ظاهرة عامة في الدول المتقدمة تواكب التطور المستثمر في اتسا ع الأسواق و تحررها من القيود، وقد ازداد السنوات الأخيرة، ففي ظل الوتيرة المتسارعة للعولمة و تحرير الأسواق المالية و تحرير التجارة الدولية وما صاحبها من تقدم تكنولوجي سريع في مجال الاتصالات التكنولوجيا المعلومات، ظهر اتجاه قوي في نهاية التسعينات نحو الاندماج بين البنوك، و تقوم عملية الاندماج على الاستحواذ على مؤسسة بنكية أو أكثر من قبل مؤسسة بنكية أخرى، أين يتخلى البنك المدمج على اعتماده البنكي، بينما يتخذ الكيان الجديد اسما جديدا يكون في الغالب نفس اسم المؤسسة البنكية الدامجة، كما تبين لنا العملية المحاسبية كيف تتم إضافة أصول وخصوم البنك المدمج إلى الأصول و خصوم البنك الدامج، وذلك بحسب الاتفاق الوارد بين المؤسستين البنكيتين.

4/ التكنولوجيا المصرفية الحديثة:[2]

تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات، فقد استفادت من هذه التكنولوجيا في تطوير و توسيع الخدمات التي تقدمها و زيادة كفاءة و فعالية العمل المصرفي، كما يتميز القطاع المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التكنولوجية المتلاحقة و الاستفادة منها في إعادة تعريف الخدمات البنكية، وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة و التي لم يكن ممكنا إن تتواجد لولا الثورة التكنولوجية و إفرازاتها المتلاحقة، فقد ارتبطت فروع البنك المختلفة مع بعضها البعض من خلال شبكات الحاسوب مند عقود مضت مما ساعد العملاء على الاستفادة من خدمات البنك بغض النضر عن الفرع الذي يتعاملون معه، كما إن استخدام أجهزة الصراف الآلي و التي مضى على استخدامها عقد، مكن العملاء من الاستفادة من الخدمات البنكية على مدار الساعة، كما زاد استخدام البطاقات الائتمانية من خلال أجهزة الصراف الآلي المختلفة من المرونة المتاحة لعملاء البنوك

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق ص51

[2] مهيب محمد زايدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة 2006 ، ص02.

المطلب الثالث: آفاق تطور ظاهرة العولمة المالية و تأثيرها على النظام المصرفي الجزائري

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي تسعى الجزائري للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية مثل مختلف دول العالم ، و ذلك لتحقيق المكاسب التي تتوفر من خلال هذه المنظمة للدول ، و من أجل الاستفادة من اتفاقية تحرير الخدمات المالية و المصرفية.

الإجراءات الأولية لانضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة:

بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة مند تقديمها لطلب التعاقد في الغاب في 03 جوان 1987 ، و عند ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 ، اتفقت الجزائر مع الأعضاء المتعاقدة في الجات على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف طلب التعاقد في الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كما تم إعداد فريق عمل مكلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر لإلى المنظمة في 1997 إثبات التاريخ و للاستكمال خطوات الحصول على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة اتبعت الجزائر الإجراءات التالية[1]:

1) **تقديم طلب الانضمام:** بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة في سنة 1995 ، قامت السلطات المعينة بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى هذه المنظمة في جوان 1996 و ذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة ، و التي قامت بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء.
2) **تقديم مذكرة السياسية التجارية:** بتاريخ 11 جويلية 1996 قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية ، كما تضمنت هذه المذكرة مايلي:
   - شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية ، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي ، الذي انتقل من سياسة التخطيط إلى سياسة اقتصادية السوق.
   - تقديم جميع المعلومات المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها ، بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
   - تقديم شرح للنظام التجاري للسلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات.
   - تقديم شرح للنظام التجاري للخدمات[2].

[1] World trade organization،status of accession working party،read on: 14/04/2012،on link: http://www.wto.org/english / thento-e / acc- e/ all - algerie - e.htm.

[2] بن شيخ سهام ،مرجع سابق ذكره ،ص 74

الآثار السلبية و الإيجابية المتوقعة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على النظام المصرفي الجزائر:

على ضوء الجدل السائد في البلدان التي تستعد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و المرتبطة بموضوع إستراتيجية المواجهة ، و انطلاقا من واقع و طبيعة هيكل الجهاز المصرفي الجزائري اختلفت التوقعات حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري ، وبالتي كانت في معظمها تشاؤمية ، وبناءا على ذلك تتوقع آثار سلبية على منظومتها المصرفية تتمثل في[1]:

1) التخوف من المنافسة غير المتكافئة بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية.
2) إن الواقع يشير إلى أن البنوك العمومية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لانخفاض رؤوس أموالها و محدودية أحجامها ، و تواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة و الأجنبية المنافسة.
3) إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية بما يعني إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة في السوق المحلية ، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة.
4) يمكن أن يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تخفيض دعم البنوك لبعض المؤسسات و الصناعات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تتبناها الدول.
5) إن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تزايد اقتحام المؤسسات غير المصرفية لمجالات العمل المصرفي ، يثير قضية تحديد المؤسسات التي يمكن اعتبارها ضمن الجهاز المصرفي و التي يتعين إخضاعها لرقابة و إشراف بنك آخر.

كما يتوقع أن يحقق انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة آثار إيجابية على منظومتنا تتمثل أهميتها في [2]:

1 -إن ارتفاع حدة المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي ، إلى تقديم أفضل الخدمات وما يتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفي.
2 -إن تحرير التجارة في الخدمات المالية و المصرفية سوف يساعد على الاستفادة من نقل التكنولوجيا المصرفية الحديثة و المتطورة إلى الجزائر بما يمكننا من مسايرة التطورات العالمية.
3 -يؤدي تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية إلى تجسيد المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية و تطوير النظم ّالإشرافية من جانب السلطات الإشرافية عن طريق

[1] بن الشيخ سهام: التطورات العالمية في العمل المصرفي و آثارها على النظام الجزائري ، مذكرة ما ستر في العلوم المالية في العلوم المالية و المحاسبة ،2010،ص 83.
[2] بن الشيخ سهام : مرجع سابق ذكره ،ص84.

الملاءة المالية ، و مدى تحقيق معدل كفاية رأس المال في ضوء الاحتكاك و التواجد الأجنبي ، و دعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية.

4 -إن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية و تحسين مستوى و جودة تلك الخدمات و تطوير باستمرار.

5 -كما أن تحرير الخدمات المصرفية يزيد رفع مستوى أداء و إدارة المخاطر لدى البنوك الجزائرية و اختيار أفضل الوسائل و أنسبها لعلاج الأزمات المصرفية و المالية.

6 -إلى جانب ذلك فإن تحرير الخدمات المصرفية يؤدي إلى تنويع و تطوير الأدوات المصرفية و تطوير نظم و أساليب العمل في مجال الخدمات المصرفية و المالية.

7 -يؤدي تحرير الخدمات المصرفية و المالية إلى الإسراع في تجسيد الإصلاحات المصرفية تماشيا مع التطورات العالمية لتمكين البنوك العمومية من الوصول إلى المستويات العالمية[1].

[1] بن الشيخ سهام: مرجع سابق،ص84.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن للعولمة تأثير واسع على الجهاز المصرفي فمع تصاعد سيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التي آخذت تأثير بقوة في الجهاز المصرفي من حيث أداء دوره وسياساته و عملياته.

في ظل هذه التغيرات فإن الجهاز المصرفي بحاجة إلى إستراتيجية لمواجهة التحديات التي فرضتها العولمة خاصة في ظل تنفيذ اتفاقية تحرير الخدمات المالية ، فإن البنوك تعمل على و ضع خطط و سياسات تمكنها من الصعود مثل : اندماج ، الخصوصية، العمل بالتكنولوجيا الحديثة.

أما على المستوى الوطني بالرغم من الإصلاحات المستخدمة في هذا القطاع لا زال يعاني من إفرازات و تبعات النظام السابق، حيث لا تزال البنوك المحلية تمارس دورا إداريا محدودا، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العولمة المالية كون كل الاتجاهات المستقبلية تشير إلى وجود فرص حقيقية لتحويل البنوك الوطنية إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصادي العالمي ، يتوجب الاستفادة من هذه الفرص لمسايرة ركب التحولات الشاملة و يتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي و الاقتصادي.

مما سبق يمكن إدراج بعض التوصيات:

- الاستفادة من بعض تجارب الدول في الميدان المالي والبنكي.
- تبني سياسة البنوك الشاملة.
- انتهاج سياسة دمج البنوك الصغيرة و ذلك لمواجهة المنافسة الشرسة.
- انتهاج سياسة الخوصصة البنكية و تطبيق الإستراتيجية المناسبة للعملة مع تحليل الأسس و الأهداف على المدين القصير و المتوسط.
- ضرورة استعداد الجزائر لمواجهة آثار تحرير التجارة عموما و القطاعات المالية و المصرفية خصوصا.
- تفعيل السوق المالي (البورصة)
- تفعيل دور البنك المركزي في الإشراف و الرقابة أمام الجهاز المصرفي لواجهة التحديات العولمة، إن توفرت الإدارة الصادقة و العمل المخلص المبني على الأسس العلمية السليمة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. ممدوح محمود منصور، العولمة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2003.
2. شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، طبعة 2008، دار مجد لاوي، عمان.
3. حسن كريم حمزة، العولمة والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
4. شيماء، عبد الستار حبر الليلية، العولمة والمنظمات الدولية المالية، طبعة الدراسة، عمان، 2010.
5. رمزي زكي،العولمة المالية، الاقتصاد السياسي لرأس المال، دار المستقبل العربي، القاهرة 1999.
6. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
7. رأفت رضوان، عالم التجارة الإلكترونية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999.
8. د.طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية،(المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة) كلية التجارة، جامعة عين شمس،2001
9. د.فريد النجار، المشتقات والهندسة المالية، طبيعة 2009، الدار الجامعية.
10. محمد مطر فايز، إدارة المحافظ الاستثمارية، جامعة بترا، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى2005، عمان
11. سليمان ناصر ، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية فيظل التغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر ، الطبعة الأولي ، مكتبة الريام، الجزائر 2006،
12. شدا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، دار مجد لاوي، عمان، 2008
13. محمود حميدات، مدخل للتحليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
14. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2001.
15. مصطفي قارة، إصلاح الجهاز المالي والمصرفي، تجارب تخص الدول العربية صندوق النقد العربي، 1998.
16. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
17. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
18. جميل سالم، أساسيات في الجهاز الملي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1999.

19. عبد الغفار حنفي، البورصات والمؤسسات المالية، مصر، الدار الجامعية، 2002
20. صبحي إدريس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
21. بوعلام بوشاشي، الأمين العام في الاقتصاد، الجزائر، دار المحمدية.
22. حودث جعفر الخطاب، إعادة هيكلة المصارف، الطبعة الأ,لى، عمان، دار دجلة، 2009
23. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، عمان، 1996، طبعة الثانية.
24. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصاريف، مؤسسة النشر والتوزيع الورق، عمان، الطبعة الأولى، 2001
25. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996

المراجع الفرنسية:

1. chislain paradis, globisation financière, pesjardis,université d'ottaion mars 2000.

المواقع الالكترونية:

1. read ،status of accession working party،World trade organization on link: http://www.wto.org/english / thento-e / ،on: 14/04/2012 acc- e/ all - algerie - e.htm.

المذكرات:

1. عبد القادر بريش، مذكرة التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر،2005-2006.
2. علي بن ساحة ، نحو تأهيل النظام المصرفي الجزائري لإدماجه في الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007
3. شادلي شوقي، اثر استخدام التكنولوجيا الإعلام و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير فرع علوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2008.
4. خرفي مباركة، المصاريف الإسلامية ،وإستراتيجيا ت التنافس في ظل المتغيرات العولمة المالية، تخصص مالية مؤسسة، مذكرة ما ستر، 2011.

5. مهيب محمد زايدة، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين و محدداته، مذكرة ماجستير، تخصص المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة2006
6. محرزي جلال، النظام المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر،2001.
7. عمار بوزعزوع، الجهاز المصرفي الجزائري في متطور الإصلاحات الكلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، فرع علوم اقتصادية، السنة الدراسية، 2004،2003.
8. بن الشيخ سهام، التطورات العالمية في ظل العمل المصرفي وأثارها على النظام المصرفي الجزائري، تخصص مالية مؤسسة، مذكرة ما جستير 2010.

المجلات:

1 - صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 02، جوان 2003.
2 - الطيب ياسين: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية ، لجامعة الجزائر ، مجلة الباحث العدد 03،2005.
3 - صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، الجزائر، العدد 02 جوان 2003

الملتقيات:

1 - عزوز على: قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة ، الملتقى الدولي حول النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، يومي 11و12 مارس 2008.
2 - عبد القادر بريش، تحديات المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية اتفاقية GAT
3 - بلعزوزي بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، 2004.
4 - محمد حسن المصطوف، دور المصارف العربية في تطوير مناهج الاستثمار للوطن العربي، ملتقي، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003
5 - عبد اللطيف مصطفي سليمان بلعور، تحديات العولمة للمصارف وإستراتيجيات مواجهتهما، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ،جامعة الشلف 2004.
6 - عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، الملتقى الدولي حول التطورات النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات

القوانين:

1 -قانون رقم 12-86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقروض.

2 -القانون 10-90 إلى 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الملحق رقم 01